التنمية الاقتصادية:
نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي

أ.دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعة الإسكندرية

أستاذ زائر بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ربيع الآخر ١٤٣١هـ - مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

التنمية الاقتصادية:
نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي

المحتويات:

- مقدمه
- نقد نظرية التنمية الوضعية
- الفجوة الفكرية والثنائية والحل الملائم
- مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي
  - أولا: أسس عامة
  - ثانيا: اجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديد مفهوم التنمية أو تعريفها
  - ثالثا: نحو مفهوم أكثر شمولا للتنمية في الإسلام

التنمية الاقتصادية:
نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي

أ.دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد

مقدمة

سنتقدم أولا بنقد لنظرية التنمية الوضعية كتمهيد ضروري ولإبراز أوجه التناقض أو الاختلاف بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي فيما بعد. ثم نتناول الأسس الفلسفية للمفهوم الإسلامي للتنمية ونعرض بإيجاز اجتهادات الكتاب المعاصرين في اشتقاق هذا المفهوم من مصادر الفكر الإسلامي. بعد ذلك نتقدم بمفهومنا للتنمية في الإطار الإسلامي ونشرحه شرحا مفصلا قدر الإمكان ثم نبين ما يترتب على اتخاذ هذا المفهوم من نتائج بالنسبة لسياسة عملية مقترحة للتنمية.

نقد نظرية التنمية الوضعية [1]:

١- تعكس الفروض الأساسية لمعظم نماذج النمو ونظريات التنمية الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة، وهذا في حد ذاته يجعلها غير ملاءمة وأحيانا عديمة النفع للبلدان النامية.

---

[1] يستفاد في نقد النظريات الوضعية بعديد من المراجع التي عرضت وناقشت وانتقدت فروض هذه النظريات بشكل مباشر أو تلك التي أبرزت جوانب اجتماعية أو سلوكية أو غير ذلك من الجوانب غير الاقتصادية التي لم تهتم بها النظريات الوضعية.

وفي مقال لي بعنوان "التنمية الاقتصادية" نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، وهو مرجع هذا الفصل قمت بانتقادات النظريات الوضعية. والمقال قدم ونشر بواسطة البنك الإسلامي للتنمية- ندوة جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس ١٩٩٠. كما نشر في "دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي"، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠١.

وفي المقال المشار إليه عدد من المراجع التي استفدت منها في نقد النظريات الوضعية، بالإضافة إلى كتاب لي بعنوان "دراسات في التنمية الاقتصادية" نشر بواسطة معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ومقال بعنوان "أثر العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٢.

فإذا استعرضنا نماذج النمو بدءا من النموذج الكلاسيكي ومرورا بالنموذج الماركسي ثم النماذج النيوكلاسيكية ثم نموذج شومبيتر لوجدنا جميع هذه النماذج تعتمد على مجموعة فروض أساسية مشتقة من بيئة الدول الغربية في القرن الماضي ثم القرن الحالي.

فنجد مثلا فرض التوظف الكامل والمنافسة الكاملة يسيطران على نماذج النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. والمعروف أن البلدان النامية تعانى من أنواع مختلفة من البطالة الإجبارية والمقنعة وكذلك من الممارسات الاحتكارية خاصة في مجال النشاط التجاري.

ونجد جميع النماذج تشترك في افتراض التقدم التكنولوجي المستمر. وهذا الفرض بعيد المنال عن البلدان النامية حتى ولو أخذنا في الاعتبار أن بعض النماذج تناولت بالتحليل آثار الإبطاء في عملية التقدم التكنولوجي[٢].

كذلك فإن جميع النماذج تفترض صراحة أو ضمنا الرشد الاقتصادي لدى الأفراد سواء مستهلكين أو مدخرين أو مستثمرين ومنتجين وبائعين. ويترتب على هذا الفرض تعظيم المنفعة أو الإشباع، والادخار لأجل الفائدة أو لأجل الاستثمار وتحقيق أقصى ربح ممكن، ويترتب عليه أيضا البحث عن أفضل الفرص للاستثمار والتحرك بمرونة من قبل المنتجين والبائعين تبعا لتغيرات الأسعار والأرباح. وجميع الذين بحثوا في ظروف التخلف الاقتصادي يعلمون أن بعض هذه التصرفات المشتقة من فرض الرشد الاقتصادي قد يوجد في البلدان النامية ولكن الغالب هو أن الأفراد يتصرفون وفقا لدوافع أخرى مختلفة تماما أحيانا. فالأفراد قد يدخرون ويعطلون مدخراتهم تماما وقد يستثمرون في أكثر الفرص أمانا وليس بالضرورة أبدا أكثرها ربحية. وقد تبقى الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية الأقل نجاحا بسبب العوامل تقليدية اجتماعية أو عوامل سياسية تفوق في أهميتها العامل الاقتصادي.

ونموذج شومبيتر مثلا يفترض أن التجديد أو الابتكار Innovation من قبل المنظمين هو المحرك الرئيس لنمو الاستثمار الحقيقي والناتج الكلى وأن المناخ الاقتصادي الاجتماعي يظل ملائماً لذلك إلا إذا فسد بسبب الضرائب المرتفعة على

---

[٢]) انظر الفوائد التي يمكن أن تستخرج من نظريات النمو الكلاسيكية في عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، طبعة منقحة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

الأرباح أو بسبب الارتفاع في نسبة الأجور إلى الأرباح. فإذا بحثنا في واقع البلدان النامية لم نجد عملية التجديد والابتكار تسير على نحو ملائم لدفع عملية التنمية ولوجدنا في نفس الوقت الضرائب المرتفعة ترهق الكثير من رجال الأعمال مما يفسد مناخ النشاط الخاص ولكن ليست هذه العوامل وحدها التي أبرزها شومبيتر هي التي تفسد مناخ التنمية. إن أكثر ما يفسد المناخ المحيط بالنشاط الخاص التدخلات الحكومية المباشرة والحاجة إلى رشوة الموظفين العموميين وبعض كبار المسئولين والبيروقراطية القاتلة في استخراج التراخيص الرسمية وكثرة التعديلات في اللوائح المنظمة والقوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي وغموض هذه اللوائح والقوانين إلخ.

٢- بعض النظريات التي قيل أنها انطلقت من بحث التخلف الاقتصادي ومحاولة علاجه تقدمت بسياسات أو استراتيجيات غير واقعية أو غير مكتملة لأنها تأثرت أصلا بالنظرية الغربية أو بالفكر الأجنبي بصفة عامة.

فمثلا في نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي "في ظروف عرض غير محدود من العمل نجد محاولة واضحة لتحليل أساليب التخلف وعلاجه ولكن من الواضح أن القصور في هذا النموذج يرجع إلى تأثر لويس البالغ بالنموذج الكلاسيكي إلى درجة الارتباط بفكرة أجر الكفاف والاعتقاد بأن زيادة قليلة فوق ذلك الأجر كفيلة بتحريك عنصر العمل من القطاع الأولى ذو الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع الصناعي ذو الإنتاجية المرتفعة[٣]. وهذا مرفوض حيث يعنى إمكانية معاملة العنصر البشرى – عنصر العمل – في البلدان النامية المعاصرة كمعاملته في أوروبا منذ قرن أو قرنين من الزمان. وتأثر لويس بالتحليل الكلاسيكي جعله يهمل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أصبح من المعروف أنها تؤثر في حركة عنصر العمل ونفقته وإنتاجيته. هذا بالإضافة إلى خطأ الاعتقاد بأن سحب العمل من القطاع الأولى لن يؤثر على إنتاجيته بسبب التعلق بالفكرة النيوكلاسيكية السطحية القائلة بأن الإنتاجية الحدية للعمل الزائد عن الحاجة بعد مرحلة معينة – تصبح صفرا. ولقد ثبت خطأ هذه الفكرة للذين اهتموا ببحث الظروف الواقعية للعمل في القطاع الأولى في البلدان النامية.

وفى نظرية أو استراتيجية النمو المتوازن التي كان رودان ونيركسه من روادها الأوائل نجد التأثر بالفكر الغربي يتمثل في إرجاع التخلف الاقتصادي إلى عدم وجود النشاط الصناعي الحديث. أما علاج هذا الموقف فغير مكن إلا إذا قمنا بإنشاء عدد كبير

---

[٣]) انظر تفصيل النظرية في هذا المرجع Todaro, Economic Development

من الصناعات في آن واحد. ولاشك أن القطاع الصناعي الحديث له أهميته الكبيرة في قضية التنمية. ولكن التأثر بظروف البيئة الغربية، والتجربة الغربية أدى إلى افتراض عام بعدم إمكانية الاعتماد على القطاع الأولى من أجل التنمية. لماذا ؟ ألم تثبت تجارب بعض البلدان أن إهمال القطاع الأولى أدى إلى مزيد من التخلف وأن الإصرار على التصنيع الشامل أدى إلى قيام عديد من الصناعات الضعيفة التي لا تتمتع بِأية ميزات نسبية ولا تستطيع تصريف إنتاجها في السوق الخارجي أو في السوق الداخلي إلا عند درجة مرتفعة من الحماية، هذا بالإضافة إلى أن الاستراتيجية فتحت بابا واسعا لزيادة الاعتماد على التمويل الأجنبي ومن ثم المديونية الخارجية. ذلك لأن الاستثمار في عدد كبير من الصناعات في آن واحد مع انخفاض معدلات الادخار داخليا وعدم إمكانية تنمية الموارد الأجنبية عن طريق التصدير إلا في الأجل الطويل كان يعنى شيئا واحدا وهو اتساع فجوة الموارد. وفى ظروف ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر أو عدم رغبته في المساهمة في برامج التنمية يصبح الحل الوحيد لسد فجوة الموارد متمثلا في الاقتراض من الخارج. وفى ستينات القرن العشرين لم يفطن أحد إلى خطورة هذا الطريق. ولكننا فيما بعد ذلك وإلى الآن رأينا وبجلاء كيف أن الاقتراض من الخارج مع الفشل في تنمية الصادرات ومن ثم تنمية موارد النقد الأجنبي أدى إلى تصاعد المديونية الأجنبية حتى صارت أشبه بالسد المنيع الذي يقف أمام قضية التنمية وهكذا تؤدى الفروض الخطأ إلى سياسات غير سليمة وإلى مواقف عسيرة في النهاية.

أما نظرية النمو غير المتوازن أو القطاع الرائد Leading sector ، التي كان هيرشمان رائدها الأول، فقد تفادت كثير من الانتقادات التي كانت توجه إلى استراتيجية النمو المتوازن ولكنها افترضت مقدرة غير عادية أو غير موجودة لدى البلدان النامية في تقدير أو تحديد أولويات الاستثمار. فهل يمكن لجهاز الأسعار في البلدان النامية بالتشوهات المعروفة فيه أن يوجه الموارد الاقتصادية إلى النشاط الذي يتمتع بأكبر درجة من الترابط Linkage للأمام والخلف، أم هل نلجأ إلى أسلوب التخطيط الاقتصادي لاجتياز هذه الصعوبة كما اقترح البعض في ستينات القرن العشرين في معرض الدفاع عن الاستراتيجية؟ وأي نوع من التخطيط؟ المركزي أم التأشيري؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك، ومرة أخرى نجد المفكر الغربي يعرض حلولا غير مكتملة أو سياسة غير واقعية بالنسبة للبلدان النامية مما يثير أسئلة بلا إجابات.

أما في التحليل النظري لمن تأثروا بالفكر الاشتراكي خاصة الماركسي ، أو العلمي كما يسمى ، فإن استمرار التخلف الاقتصادي أو بطء عملية التنمية يرجع إلى عاملين أساسيين أحدهما خارجي وهو قوة الاحتكارات والمراكز الاقتصادية الرأسمالية وسيطرتها الدولية على أسواق السلع ورأس المال، وثانيهما داخلي وهو عدم قدرة نظام السوق والمشروع الخاص على مواجهة قضية التخلف الاقتصادي. فالعامل الخارجي يمنع تنمية أسواق الصادرات للبلدان النامية بل ويؤدى إلى تقلصها. وكذلك فإن السيطرة على أسواق رؤوس الأموال تجعل البلدان النامية تحت سيطرة الاستثمارات الأجنبية أو في قبضة الدائنين الذين يقومون بتقديم القروض لها. أما العامل الداخلي فيعنى أن السوق في البلدان النامية بجميع الاختلالات الموجودة فيه والمشروع الخاص بموارده الاقتصادية المحدودة واتجاهه إلى تفضيل مصالحه الخاصة لن يؤدى أبدا إلى بناء القاعدة الإنتاجية اللازمة لانطلاق التنمية. ولذلك فإن علاج التخلف يتمثل في أولاً في التوجه إلى الداخل والاعتماد على الذات بدلا من الانفتاح على العالم الخارجي، وثانياً في الاعتماد على المشروع العام بصفة رئيسية ونظام التخطيط الاقتصادي لأجل بناء القاعدة الضرورية للتنمية. ولاشك أن التحليل فيه جانب من الصواب ولكنه يجانب الصواب أيضا في عدة أمور هامة مما يجعله إجمالات وغير واقعي وغير ناضج بالإضافة إلى البعد المذهبي المادي الذي يرفضه كثير من البلدان النامية خاصة الإسلامية منها .

إن استراتيجية التوجه إلى الداخل والاعتماد على الذات في حد ذاتها مرغوبة ومنطقية جدا طالما أنها تعنى تنمية المقدرة الذاتية على التمويل وأكبر قدر من الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة داخليا مع أقل قدر من الاعتماد على التمويل الخارجي والأسواق الخارجية التي يتم فيها التبادل بشروط لغير صالح البلدان النامية.

وبالنسبة إلى عدم قدرة نظام السوق والمشروع الخاص على تحقيق التنمية فإن التشخيص له جانب واقعي لا ينكر ولكن لنا أن نتساءل أليس للبعد المذهبي للاشتراكية دوره في مسألة استبعاد المشروع الخاص واستبعاد إمكانية إصلاح الاختلالات في نظام السوق؟ لماذا لا نستفيد بأكبر قدر ممكن من الدافع الفردي الموجودة لدى المشروع الخاص؟ لماذا لا نتعرف على أسباب الاختلالات في المناخ الاقتصادي المحيط بالمشروع الخاص ، ونعمل على إجراء التغيرات الهيكلية اللازمة لإصلاحه وإصلاح نظام السوق ؟

من جهة أخرى لماذا يكون الحل بالضرورة عن طريق إنشاء المشروعات العامة والتخطيط الاقتصادي؟

إن تجربة المشروع العام في البلدان النامية أثبتت أن نجاحه يحتاج بصفة مؤكدة إلى درجة عالية من النضج والوعي بالنسبة لفكرة المصلحة العامة وكيفية تحقيقها وحمايتها على المستوى التطبيقي للاقتصاد ككل من خلال أجهزة التخطيط والسلطات السياسية . ولك أن تتساءل عن إمكانية توافر هذا النضج والوعي في ظروف البلدان النامية التي تسودها درجة عالية من الأمية ودرجة منخفضة جدا من الديمقراطية وضعف أو فقدان السلطة الشعبية النيابية. وهذا بالإضافة إلى البيروقراطية القاتلة السائدة وسط موظفي الحكومة والذين ينتقلون تلقائيا إلى القطاع العام وإلى أجهزة التخطيط الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى المشاكل الناجمة عن حب المظهرية وتقلد المناصب وانتشار الرشوة والفساد وتسلط القرار السياسي على القرار الاقتصادي أو الفني. كل هذا يقتل فكرة المصلحة العامة قتلا ويجعل تحقيقها على المستوى الاقتصادي من خلال المشروع العام أمراً استثنائيا قد يتحقق بالصدفة فقط.

وبطبيعة الحال فقد زعم البعض أن الإطار الاشتراكي (المذهبي والسياسي والاجتماعي) ضروري جدا لكي تسير أمور القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في مسارها الصحيح. ولكن من الذي يسلم بالمذهب الاشتراكي وخاصة في البلدان النامية الإسلامية؟ وما هي مدى واقعية هذا المذهب في بلداننا أو في كثير من البلدان النامية التي لا تسمح عقائدها أو قيمها الاجتماعية بقبوله ؟ وبالطبع فإن أصحاب الفكر الاشتراكي لهم حجج كثيرة (وربما يعتقدون أنها قوية أيضا) في الدفاع عن فكرهم كأصحاب المذاهب الأخرى. ولكن يبقى أمر واضح تمام الوضوح لم يمكن إدعاء عدم رؤيته في بداية تسعينات القرن العشرين ألا وهو فشل الاشتراكية العلمية وانكسارها اقتصاديا في فترة سبق أن قيل أنها فترتها الذهبية، وفى عقر دارها. كيف إذا يتصور نجاح المذهب في البلدان النامية وهو مذهب مستورد ودخيل على أبنائها وحياتها الاجتماعية والاقتصادية؟

ملاحظات ختامية :

ما سبق من نقد لا يعد بحال من الأحوال نقدا لكل ما هو معروف من نظريات وضعية في التنمية الاقتصادية ولا هو بشامل لكل ما يمكن أن يوجه من نقد لهذه النظريات. بل هو فقط أهم ما يمكن أن يوجه من نقد لأبرز النظريات الوضعية في هذا المجال. لذلك فإنه من المفيد ومن الضروري أن نستخلص في النهاية المحاور الأساسية لما تقدم من نقد بالإضافة إلى بعض الملاحظات التي نعتبرها ضرورية للتأصيل الفكري.

١- استمدت النظريات الوضعية القائمة في مجال التنمية فروضها الأساسية من البيئة الغربية. وحتى بالنسبة لمجموعة النظريات التي قيل أنها اهتمت بتحليل التخلف الاقتصادي ومحاولة علاجه فإنها ارتبطت أصلا أو بطريق التبعية بالفكر الرأسمالي أو بالفكر الماركسي وكلاهما فكر مستورد ودخيل على البلدان النامية.

ولقد قمنا بتفصيل هذا الانتقاد فيما سبق لأهميته ولكن تبقى ملاحظة ختامية وهى أن تعلق رجال الاقتصاد من أبناء البلدان النامية بالنظرية الوضعية بالرغم من ارتباطها بالبيئة الغربية أو بالفكر الأجنبي لا يدل إلا على التبعية الفكرية والتي هي في رأينا من أهم الأسباب وراء استمرارية التخلف الاقتصادي والاجتماعي.. إلخ. وتعتمد التبعية الفكرية على عدد من العوامل من أهمها:

أ) تلقى الصفوة من أبناء البلدان النامية تعليمهم في البلدان المتقدمة اقتصاديا (غربا أو شرقا) وتأثرهم بالفكر والنظريات التي درسوها عن أساتذتهم.

ب) الاعتقاد بأن المكانة العلمية لهذه النظريات لابد وأن تكون مرتفعة لأنها وليدة ظروف مجتمعات متقدمة علميا واجتماعيا واستطاعت أن تحقق تقدمها الاقتصادي، ومن ثم فإن التفريط في هذه النظريات ولو مثقال ذرة يعتبر تفريط في حق العلم ويجر إلى أخطاء جسيمة وانحراف مؤكد عن مسار التقدم.

ت) العجز من جانب أبناء البلدان النامية عن تكوين نظريات جديدة تحل محل النظريات المستوردة (الرأسمالية أو الماركسية) وذلك لفقدان الهوية الفكرية أو المذهبية أو لفقدان المناخ الثقافي والاجتماعي الضروري للإنتاج والعطاء العلمي.

٢- أبرز الفكر الوضعي بصفة عامة دور العوامل المادية إلى درجة اعتبار أن العوامل غير المادية غير مستقلة أو تابعة كما في الفلسفة الماركسية، أو إلى درجة الاعتقاد بأن التحليل يمكن أن يتم بمعزل عنها فلا يتأثر بها بتاتا كما هو في المدرسة النيوكلاسيكية، أو الاعتقاد بأن هذه العوامل تلعب دورا ثانويا يمكن تجاوزه.

ففي الفكر الماركسي بالرغم من الاهتمام بتحليل العوامل الاجتماعية والأخلاقية والدينية إلا أنها من حيث ذاتها لم تعط أي دور قيادي في عملية النمو أو التنمية. وينصب الاهتمام على عمليتي التقدم التقني والتكوين الرأسمالي وتحليل كل ما يعوق هاتين العمليتين وكل ما يمكن أن يؤدى إلى الإسراع بهما.

أما في الفكر الغربي الرأسمالي فقد تميز الكتاب من المدرسة الكلاسيكية باهتمامهم بقضايا المجتمع تحت مظلة الاقتصاد السياسي. ومن ثم كانت لهم

توجهات إيجابية في موضوعات الليبرالية الاقتصادية والنمو السكاني وتوزيع الدخل. ولكن نمو تيار العلمانية والمادية واختفاء البعد الأخلاقي كان له أثر واضح في تأسيس وتطبيق المذهب الرأسمالي وأدى مؤكدًا إلى إهمال النواحي الإنسانية. لذلك دافع الكلاسيكيون عن أجور الكفاف للطبقة العاملة بلا حرج ونظروا إلى النمو السكاني على أنه شر ومصدر تعاسة (إلا فيما يضمن عرض العمل عند مستوى الكفاف)، بينما أن أعلى معدلات التركيم لرأس المال في شكل آلات حديثة ومتطورة دائما هو المحرك الرئيسي لعملية النمو. وبانتقال الحلقة الفكرية إلى الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية الحديثة، بدأ إدعاء ما سمي "بتجريد الظاهرة الاقتصادية من غيرها من الظواهر المحيطة بها" في إطار فلسفة "الحياد العلمي" زعما بأن هذه الفلسفة تحقق الدقة العلمية المطلوبة. ولذلك اهتموا ببحث التسعير الأمثل والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والمسار الأمثل للنمو الاقتصادي والتوزيع الأمثل للدخل. وتم ذلك كله في إطار نظام السوق التنافسي الحر[٤]. وقد ثبت أن هذه الأفكار في مجملها لا تصلح للدول النامية التي تعانى من مزيج مركب من الاختلالات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية وعدم استقرار القوانين والنظم السياسية، والذي يجعل الحديث عن الأوضاع المثلى أو ما يقرب منها من قبيل الأوهام أو الخيالات. أما إذا ادعى البعض أخذها مأخذ الجد فإن هذا يعتبر في رأينا من قبيل المخدرات العلمية شديدة الخطورة بالنسبة لقضية التنمية الاقتصادية.

واستثناء من التيار المادي المهيمن على الفكر الاقتصادي الوضعي نذكر أن هناك منذ الخمسينات محاولات جادة لتحليل أثر بعض العوامل الاجتماعية والسلوكية والقيم والعقائد الدينية على التخلف الاقتصادي والتنمية. ومثال ذلك مناقشة أثر الهياكل الاجتماعية القبلية والعنصرية ونظام العائلة الممتدة Extended family والثنائية الاجتماعية Sociological dualism (٥) Boeke وأخلاق وسلوكيات مجتمع القرية Peasant Society (Hagen) وبعض الدوافع الهامة المؤثرة على حيوية النشاط

---

[٤]) عبد الرحمن يسرى أحمد ،تطور الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق

[5] J. H. Boeke, Economics and Economic Policy of Dual Societies, New York, 1953.

الاقتصادي مثل دافع الإنجاز Achievement Motivation ([٦]). ولقد كان لهذه المحاولات التي تبلور بعضها في شكل فرضيات نظرية مفسرة للتخلف دور هام في فهم أسباب اتساع الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة. ومع ذلك فإن هذه المساهمات لم تثمر عن طرق محددة لدفع عملية التنمية، وهناك استثناءات محدودة جدا من هذا الاتجاه العام. كما انه في عديد من هذه المساهمات كان ثمة اعتقاد سائد بأن "العوامل الأخرى" غير الاقتصادية لها غالبا "دور سلبي" في عملية التنمية أو أنها "مساعدة للتخلف الاقتصادي ومعرقلة للتنمية" وهذا الاعتقاد لا يمكن أن يكون دائمًا صحيحًا! لماذا لا يكون لهذه العوامل الاجتماعية أو الثقافية دور ايجابي في عملية التنمية كما أوضح هيرشمان في إحدى مقالاته عن العائلة الممتدة ؟ لماذا لا نؤكد على أن دافع الانجاز كما شرحه ماكليلاند يرجع أساسا إلى نوع الثقافة والتربية ؟ لماذا لا يكون للعامل الديني دور في عملية النمو كما شرح ماكس فيبر منذ فترة طويلة ([٧])؟

٣- من الواضح أن النظرية الوضعية في مجال التنمية – كما هو الحال في المجالات الأخرى – أهملت بحث قضية ما ينبغي أن يكون" واهتمت فقط ببحث وتحليل ما هو كائن وما يترتب عليه. ويلاحظ أن ما يقدمه أصحاب النظريات الوضعية من سياسات مقترحة للتنمية لا يدخل فكريًا بأي حال في إطار "ما ينبغي أن يكون" طالما أن أساس هذه السياسات اعتمد أصلا على فروض النظريات التي تم اشتقاقها من الواقع أو حاولت أن تفسر الواقع.

وكما هو معروف فإن هذا التيار الفكري الذي أحكم سيطرته على النظرية الوضعية في غضون القرن الحالي فقط ارتبط بالمفهوم التجريبي للعلم Empirical Science الذي كانت له دائما مبررات قوية في مجال العلوم الطبيعية. والمنطق التجريبي له أهميته ولا يمكن إنكار ذلك، ولكن المبالغة في الاعتماد على هذا المنطق في علم من العلوم الإنسانية والاجتماعية الهامة كعلم الاقتصاد وفى مجال التنمية بالذات ليس لها أي مبرر منطقي، بل ولها آثارها الخطيرة على تقدم المسيرة العلمية السليمة.

ولقد أصبح المعاصرون من رجال الاقتصاد يباهون بأن علمهم يرقى إلى مرتبة العلوم الطبيعية التجريبية وخصوصا حينما يستخدمون البيانات مع أحدث الطرق

---

[6]) D Mc Clleland. "Community Development and the Nature of Human motivation: Some Implication of Research". Paper presented to the Conf - on Community development and change – MIE. Dce. 1957.

[٧] The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism E. Fischeff, Social Research 1944, PP. 53 – 77.

القياسية في الاختبارات التجريبية للنظرية. وفى رأينا أن هذه المباهاة تعكس خللا فكريا بصفة عامة وعقداً نفسية ونقصاً بصفة خاصة لدى الذين يعتقدون أن امتلاك أدوات وفنون التحليل القياسي والمساواة بعلماء الطبيعة التجريبيون ذات أهمية خاصة وفى ظل هذا التطور الذي أصبح فيه معظم رجال الاقتصاد يخشون الكلام "عما ينبغي" normative أو "العلم المثالي" (وكأن هذا علامة من علامات التخلف الفكري) أصبح لدينا تسليم بالواقع وما يمليه علينا دواما وتخاذل مهين عن الدور الذي يمكن أن يقوم به الإنسان صاحب العقل والفكر في تغيير هذا الواقع. وهذه قضية خطيرة، والحقيقة أن الإشكالية القائمة لدينا في البلدان النامية لا تتعلق بكيفية اختبار بعض النظريات القائمة في إطار البيانات المستمدة من واقع البلدان النامية وبأحدث الأساليب وإنما هي كيفية تكوين نظرية جديدة تعمل على تغيير الواقع القائم.

الفجوة الفكرية والثنائية والحل الملائم:

تواجه البلدان النامية فراغاً فكرياً يتمثل في عدم وجود نظرية للتنمية ملائمة لها تعبر عن ظروفها وتصلح لوضع السياسات التي تفك أسرها من التخلف الاقتصادي وتسري بعجلة التنمية فيها. هذا الفراغ الفكري يعني أن هناك فجوة فكرية قائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تمتلك العلماء والبيئة العلمية والمناخ الثقافي والاقتصادي الملائم وبالتالي تمتلك القدرة على إفراز الفكر المعبر عن ظروفها والملائم لاحتياجاتها، هذا بينما البلدان النامية تفتقر افتقارا شديداً إلى كل أو معظم هذه المقومات، وبينما يقر أبناء البلدان النامية بوجود الفجوة الاقتصادية إلا أنهم يأبون أو يترددون كثيراً – ربما لظروف نفسية وسياسية- الإقرار بالفجوة الفكرية ربما خشية الوصمة بالتخلف الفكري الذي هو أبشع من التخلف الاقتصادي بلا شك.

وفي مواجهة هذه الفجوة الفكرية حاول بعض الباحثين المفكرين من أبناء البلدان النامية استخراج ما هو صالح أو مناسب في النظريات الوضعية لظروف واحتياجات بلدانهم وترك ما هو غير ذلك ومثل هذه المحاولات لها قيمتها العلمية وينبغي أن يكون لها بعض الثمرات المفيدة في ميدان السياسات الإنمائية. ولكن خطورة هذه المحاولات من جهة أخري تتمثل في:

أ- الاعتماد على أنها في حد ذاتها يمكن أن تغني عن البحث العلمي المستقل الذي يبدأ من معطيات الخاصة بالبلدان النامية وينطلق منها العلاج الملائم لها من خلال رؤية وفكر وآمال الذين يعيشون فيها.

ب- أن استمرار هذه المحاولات في الأجل الطويل يصبح سببا رئيسيا في إنشاء أو إنعاش تيار الثنائية الفكرية لأنها في حد ذاتها تمثل اتجاها ثقافيا لمزيج فكر مستورد بفكر أصلي. وأخطر ما في الثنائية الفكرية أنها قليلا جداً أو نادراً ما تثمر مزيجا متعادلا من الفكر المستورد مع الفكر الأصلي، وغالبا ما تكون ثمرتها مزيجا مائعا أو غير متماسك من نوعين مختلفين أو متضاربين من الفكر.

وبينما أن التمسك بالنظرية الوضعية في ظروف الفجوة الفكرية يتسبب في سياسات إنمائية غير واقعية وضعيفة الأثر أو غير إيجابية على مدي الأجل الطويل فإن الثنائية الفكرية تتسبب في سياسات إنمائية متناقضة أو متضاربة يعرقل بعضها البعض على المستوي التطبيقي والنتيجة الحتمية لهذه السياسات أو تلك هي خيبة الأمل التي تعاني منها البلدان النامية حينما تواجهها ثمرات ضعيفة لمجهودات شاقة تقوم بها فتظل أوضاعها الاقتصادية كما هي أو ربما تتحسن قليلا ولكن ليس بالدرجة التي تقلل من الفجوة الاقتصادية بينها وبين مجموعة البلدان المتقدمة.

ومواجهة هذه الظروف يمكن أن يتم من خلال ثلاث طرق:

١- إنكار الهوية الثقافية الأصلية أو التخلي عنها (أو عن ما بقي منها) واعتناق الفكر المستورد اعتناقا تاما ووضع جميع السياسات على المستوى التطبيقي بما يؤدي إلى تنفيذه حرفيا. وهذا الحل ممكن التنفيذ فوراً أو على مدي الأجل المتوسط في حالة ضعف الهوية الثقافية الأصلية أو تهاويها وانقراضها وشيوع الرضا بين معظم أبناء المجتمع بأن تحقيق الأهداف الاقتصادية بأي أسلوب أو بأي منهج (غربي أو شرقي) أفضل وأهم من البقاء في أسر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

٢- السير بحرص شديد في تيار المحاولات التي تستهدف أخذ ما يصلح من النظريات الوضعية القائمة وترك مالا يصلح منها بحيث يكون هناك أقل قدر ممكن من الثنائية الفكرية الضارة بالتنمية. وهذا الحل ممكن على مدي الأجل المتوسط، ويستلزم وجود فراغ مذهبي أو عقائدي جزئي أو كلي لدي معظم الصفوة المثقفة حتى لا يقوم اعتراض على أخذ ما يصلح من سياسات اقتصادية مرتبطة بمذاهب الآخرين أو قيمهم وعقائدهم وذلك لملائمة الأغراض العملية.

٣- ملأ الفراغ الفكري بمجهودات أصيلة نابعة من أبناء البلدان النامية الذين يستطيعون أن يعبروا بدقة عن ظروف بلدانهم واحتياجاتها ويضعوا النظريات والسياسات الملائمة لها. وهذا الحل يستلزم وجود منهج فكري أصيل نابع من مذهب أو عقيدة محددة الملامح ولا يمكن إنجازه إلا على مدي الأجل الطويل.

ولقد تجاوبت بعض البلدان النامية الأسيوية مع الحل الأول وتحقق لها نمو سريع على مدي الحقبتين أو الثلاث حقبات الماضية حتى أنها تعرف الآن بالنمور الأسيوية. وحقيقة الأمر أنها نمور أمريكية أو أوربية ولدت وترعرعت في آسيا. أما الحل الثاني فيبدو أن معظم المفكرين من أبناء البلدان النامية يجاهدون فيه. وواضح أن الفجوة الاقتصادية والحضارية الضخمة التي تفصل ما بين مجموعة البلدان المتقدمة ومجموعة البلدان تحدث خلخلة رهيبة في جميع نواحي حياة المجموعة الأخيرة، فتؤدي إلى الشك في جدوى التمسك بالقيم أو العقائد الأصلية أو ضرورة إحيائها. كما أن هذه الخلخلة- من الناحية الفكرية- تعمل على تصديع ما هو قائم وتهيئة المناخ لتيار الفكر المستورد بحيث يستقر في الظروف المحلية وتنتج السياسات المنبعثة منه. والحل الثالث هو بلا شك أصعب الحلول ولكنه أكثرها دواماً على مدي الأجل الطويل إذا أخذنا في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية في الحسبان.

وبالنسبة لمن ولدوا في بلدان إسلامية وتعلموا وأيقنوا من كتب كيف كانت حضارتنا وكيف كانت قيادتنا للعالم أجمع في جميع نواحي الحياة حينما تمسك أسلافنا ليس فقط بالشريعة بل أيضا بجوهر العقيدة الإسلامية، فإننا لا نستطيع أن نقبل الحلين الأول والثاني. والشعور العام لدي المثقف المسلم أن الطاقة على سد الفراغ الفكري موجودة لأن العقيدة قوية ومتماسكة وصالحة لكل زمان ومكان وشاملة لكافة أمور الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية. والمسلم العادي إلى الآن لا يستطيع أن يتخلى عن عقيدته ويعمل على تدبير أمور حياته حتى تستقيم مع النمط الغربي الرأسمالي أو النمط الشرقي الاشتراكي. وبالنسبة للمفكر المسلم فإنه يشعر بثقل وعبء تيار الثنائية الفكرية لأن عملية إنتاج مزيج متعادل من الفكر المستورد مع الفكر الإسلامي عملية ثقيلة وربما مستحيلة أحيانا كثيرة وأقصي ما يمكن أن نستفيد به من الفكر المستورد هو بعض الأفكار أو السياسات التحليلية التي لا يشك في حيادها العلمي والمذهبي. لذلك ليس أمامنا سوي حل وحيد تمليه علينا عقيدتنا وشريعتنا ولا نملك له بديلا طالما تمسكنا

بديننا. أما من تخلي عن عقيدته فليفعل ما يشاء ولكنه لن يصل إلى شئ سوي مزيد من التبعية الفكرية ومزيد من الثنائية والتناقضات في الدنيا ثم بعد ذلك حساب شديد وعذاب اليم في الآخرة.

مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي:

أولا: أسس عامة:

١- ينبغي التأكيد على أن الفكر الإسلامي يقوم على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالإضافة إلى اجتهادات العلماء السابقين والمعاصرين[٢]. والفكر الإسلامي في مجال الاقتصاد وبصفة مؤكدة جزء لا يتجزأ من الفكر الإسلامي عموما. فهو مرتبط جزئيا وكلياً بالفكر في مجالات العقيدة والأخلاق والاجتماع والسياسة وغير ذلك. لذلك فإن التنمية الاقتصادية في الإسلام لا يمكن أن تكون ذات أبعاد اقتصادية محضة، بل أن القاعدة الأساسية فيها هي الموازنة بين مجموعة الأهداف الاقتصادية ومجموعة الأهداف غير الاقتصادية، العقدية والأخلاقية والاجتماعية ... إلخ.

٢- الفكر الإسلامي "مثالي" يهتم بما ينبغي أن يكون وينادي بتغيير الواقع كلما كان هذا منحرفاً أو بعيداً عن المثال ومن المعروف أن من المثاليات ما هو خيالي غير قابل للتطبيق ولكن الفكر الإسلامي مثالي. قابل للتطبيق كما دلت على ذلك التجربة الأولي للدولة الإسلامية قديما. كذلك من الممكن التأكيد على قابليته للتطبيق حديثا عن طريق المنطق. إن التفكير في حد ذاته فريضة إسلامية، والاجتهاد واجب على علماء المسلمين في مواجهة كل أمر مستجد، والفكر الإسلامي برغم مثاليته ينبغي أن يطرح بلا أية تعقيدات فلسفية على عامة الناس فيفهمونه، ولا يحتاج تطبيقه فقط إلى علماء يفصلونه ويشرحونه وإنما يحتاج أيضا إلى قادة يعملون به فيصبحون قدوة حسنة يقتدي بهم كما كان رسول الله صلي الله عليه وسلم بين صحابته وفي أمته. لذلك فإن التنمية في الإسلام لابد وأن يكون لها دائما دورا رئيسي في تغيير الواقع الاقتصادي بالقدر الذي ينحرف فيه عما ينبغي أن يكون عليه في المثال الإسلامي. ويحتاج تحقيقها إلى القدوة الحسنة من قبل قادة المجتمع في جميع المجالات بالقدر الكافي لتعليم عامة الناس وهدايتهم إلى ما ينبغي أن يفعلون وبث العزم في نفوسهم بالقدر الذي ينشئ الرغبة في التغيير إلى الأحسن ويقويها حتى تؤتي ثمارها في إطار الشريعة الإسلامية[٣].

٣- الإنسان هو محور التنمية في الإسلام فهو صاحب الحاجة إليها وهو الذي يملك الإرادة على التغيير إلى الأحسن، بل هو مكلف بذلك في إطار الشريعة التي هو مكلف أيضا بإقامتها والعمل بها. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنسان يمثل أهم عنصرين من عناصر الإنتاج الأربعة فهو العامل وهو المنظم، فهو بمثابة الروح في النشاط الإنتاجي. أما العنصرين الآخرين وهما الموارد الطبيعية ورأس المال فهما بمثابة الجسد في هذا النشاط. وجسد بلا روح لا قيمة له فالموارد الطبيعية خلقها الله عز وجل جميعا للإنسان ووضعها في خدمته ورأس المال عنصر من صنع الإنسان يتحكم فيه ويسخره لمصلحته كيف يشاء.

والفجوة بين المنطق الإسلامي والمنطق الوضعي كبيرة وتتمثل في أن الدور القيادي في العملية الإنتاجية تبعا للأول يقع على عاتق الإنسان كمنظم وكعامل فهو الذي يجب أن يتحرك ويفكر ويتحمل المخاطرة ويعمل وينفذ محققا الأهداف ولا جدال في أن وفرة رأس المال أو ارتفاع معدلات تكوينه أو استغلال الموارد الطبيعية بأفضل الطرق الممكنة يدل قيام الإنسان بدوره ونجاحه فيه ولكن لا ينبغي أبدا أن نضع العربة أمام الحصان فنتصور أن الدور القيادي في عملية التنمية يمكن إنجازه عن طريق رأس المال أو الموارد الطبيعية. فهذين العنصرين من الجمادات ولابد لهما من صانع ومستخدم ومحرك ومفكر وهو الإنسان. ولقد جرت أخطاء المنطق الوضعي إلى تصورات خطأ وسياسات خطأ. فقيل مثلا أن بعض البلدان متخلفة لأنها فقيرة بالنسبة للموارد الطبيعية ونسوا أن البلدان الصناعية المتقدمة الآن كانت من أفقر البلدان بالموارد الطبيعية في زمن قديم. ولكن إرادة الإنسان وصلابته تمكنت من تسخير ما هو متاح من هذه الموارد عن طريق الفنون الصناعية التي ابتدعها فتقدم بهذه الموارد المحدودة أكثر مما تقدم الإنسان قديما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وقيل أن التكاثر السكاني السريع هو سبب التخلف وهذه خرافة أخري تدل على نظرة استهتار بالإنسان الذي خلق كل شيئ من أجله والذي يعمل وينتج ويستطيع أن يفكر ويدبر لأجل مصلحته. وقيل أن من الممكن إزاحة التخلف عن طريق رفع معدلات تكوين رأس المال بأي طريق. وبناء على ذلك بدلا من أن يعلموا الإنسان كيف يعمل بجد أكثر وينتج أكثر ثم كيف يدخر أكثر ويستثمر أكثر أعطوه أفكاراً مزيفة مثل كيف يقترض رأس المال لكي يتقدم فألجئوه إلى التسول من العالم المتقدم والاعتماد عليه ولم يتقدم وإنما ازدادت مديونيته تجاه أصحاب رؤوس الأموال الأجانب. أو أعطوه حلولا مزيفة مثل كيف يصطنع تضخماً نقدياً حتى يتم

تمويل التنمية، ويتحقق التضخم ولم تتحقق التنمية بهذا الأسلوب كما هو معروف. وكل هذه أمثلة لبيان الفجوة بين المنطق الإسلامي والمنطق الوضعي، بين المنطق الذي يضع الإنسان في مكانته اللائقة والمنطق الذي يقدس المادة بلا حدود حتى يقيس بها مقدرة الإنسان وحضارة الإنسان ويجعلها حاكماً على هذه المقدرة وهذه الحضارة بدلا من أن تكون محكومة بهما.

٤- التجربة حتمية لا غني عنها في تصحيح أو تحسين الأسلوب التطبيقي للتنمية داخل الإطار الاقتصادي الإسلامي، ولكن التجربة ليست أسلوباً أو معياراً لوضع الفروض أو تحديد الأهداف الأساسية للتنمية كما هو الوضع في النظرية الوضعية. وكل من يتكلمون عن ضرورة تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي قبل الكلام عن النظرية الاقتصادية الإسلامية يخلطون خطأ ما بين النظرية المثالية والنظرية التجريبية التي تستند على الواقع. وينبغي أن يعرف هؤلاء أن النظرية الإسلامية مثالية قابلة للتطبيق وأن التجربة الواقعية تصقلها ولكنها ليست شرطا أساسيا لتكوينها.

٥- باب الاستفادة مفتوح من تجارب الآخرين وعلومهم الوضعية طالما أن هناك إطار شرعي يحتكم إليه وعقيدة يستند إليها فيقول أشياء ورفض أشياء أخري. فالثنائية الفكرية (التي سبق التطرق إليها) لا تدخل إلا من باب الفراغ الفكري مع وجود مذاهب أو عقائد ضعيفة أو مهتزة وهذا ليس شأن العقيدة الإسلامية. ولكن الاقتصادي المسلم يجب أن يكون حذرا في غاية الحذر قبل الاستفادة من تجارب الآخرين أو من فروضهم النظرية وأدواتهم التحليلية وذلك حتى يتأكد أن ما يستفيد منه ليس له طابع مذهبي أو أن له طابع عقدي محايد ومن ثم لن يتعارض مع عقيدته وشرعيته.

ثانيا: اجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديد مفهوم التنمية أو تعريفها:

حاول بعض الكتاب اشتقاق مفهوم التنمية في الإسلام استناداً إلى نصوص أو معاني قرآنيه. فقيل أن التنمية هي "طلب عمارة الأرض" استنادا إلى قوله تعالي "**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**" (هود ٦١) وقيل التنمية تعني "الحياة الطيبة" إشارة إلى معني الآية "**من عمل صالحاً من ذكر أو أنثي وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة**" (النحل - ٩٧). أو هي "نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الوضع الذي يرضاه". في إشارة إلى الآية "أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الرعد – ١١).

ومما كتبه البعض أيضا يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي "القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ إسلامي يتوافر فيه الإيمان والقوي" استنادا إلى قوله عز وجل "**ولو أن أهل القرى أمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض**". أو هي "خلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية في مجتمع يتمتع بالرغد المادي". أو هي "تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع" علما بأن حد الكفاية في رأي بعض من قال بهذا المفهوم يشمل كل ما يلزم للحياة السعيدة بما في ذلك توفير الحلي للمرأة والكتب لمن يهوي القراءة وأسباب الزواج لشباب الأمة. وعرفت التنمية الاقتصادية أيضا بأنها "تحقيق التوازن البيئي وحسن المستوي الحضاري للحياة" ورأي أحد الكتاب أن الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية الإسلامية "تعتمد على أسس عقدية متعلقة بالتوحيد والربوبية والاستخلاف". بينما رأي أخر أن "التنمية تربط بالعدالة في توزيع الدخل والثروة حاضرا وعبر الأجيال وإلغاء الربا وفرض الزكاة" أو أنها تعتمد على شرط أساسي وهو "الاستغفار" أي الخروج عن الأخطاء والعيوب بالاتجاه إلى الله استنادا إلى قوله تعالي: "**فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا. ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً**" (نوح ١٠-١٢).

ويلاحظ أن المفاهيم أو التعريفات السابقة وكذلك بعض الشروط الأساسية للتنمية في الإسلام تحتاج إلى شرح تفصيلي حتى يتضح معناها وخصوصا لمن تعلموا في مدارس الاقتصاد الوضعي وتأثروا بالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية لدرجة الرفض لأي مفاهيم أخري لا تنطلق من هذا المفهوم أو تعتمد عليه.

وبخلاف ما سبق ناقش بعض الإسلاميين المعاصرين المفاهيم الوضعية للتنمية ورأوا إمكانية أخذ بعضها طالما كان المجتمع متمسكا بشريعته وعقيدته. فرأي أحد الكتاب أن المفهوم الإسلامي والوضعي للتنمية لا يختلفان فيما عدا أن الأول يتضمن إخلاص العبادة لله عز وجل، ورأى آخر أن التنمية الاقتصادية في الإسلام مرتبطة بتنمية الإنتاج وتنمية ثروة المجتمع.

ولقد أوردت فيما سبق عرضاً مختصراً للاجتهادات المعاصرة مبيناً اتجاهاتها العامة ما بين مفاهيم يغلب عليها الجانب العقدي لدرجة أن الجانب الاقتصادي فيها غير واضح إطلاقا وخصوصا لجميع القراء الذين تلقوا علومهم في المدرسة الوضعية، ومفاهيم

يغلب عليها الجانب الاقتصادي لدرجة أن الجانب العقدي غير واضح بالمرة أو غير مذكور.

ثالثا: نحو مفهوم أكثر شمولا للتنمية في الإسلام:

بعد استعراض ما سبق من مفاهيم أو شروط للتنمية في الإسلام وبعد أن تناولنا الأسس الفكرية العامة لها يمكن أن نتقدم خطوة وذلك باقتراح مفهوم جديد نعتقد من جانبنا أنه يبرز معا الناحيتين العقيدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي وهذا هو **"التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية"**.

أولا: تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته:

هذه الفقرة الأولي من المفهوم تعبر عن جوهره أو لبه وتميزه بشكل قاطع عن المفهوم الوضعي فعند معظم الاقتصاديين الوضعيين تعرف التنمية بأنها تغير هيكلي في النشاط الإنتاجي (ويقاس بالتغير في هيكل الناتج القومي أو هيكل القوة العاملة) والمفهوم الوضعي لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا بأحد شرطين أو كلاهما:

١- إهمال دور العوامل غير المادية المتسببة أصلا في جلب التغيرات المادية، أو اعتبار أن هذه العوامل غير المادية في حد ذاتها نتيجة أو أثر لمتغيرات مادية سابقة عليها كما يؤثر أصحاب فلسفة التفسير المادي للتاريخ.

٢- اعتبار أن المتغيرات المادية هي الهدف من التنمية أو أن هذه المتغيرات وحدها هي محل اختصاص رجال الاقتصاد. وقد سبق رفض هذه الأمور عدد عرض الفكر الوضعي. والمفهوم الإسلامي الذي يقرر أن التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي هو أصل التنمية يؤكد بالتالي على أن التغير الهيكلي في النشاط الإنتاجي (أو غير ذلك) يعتبر نتيجة أو أثرا من أثار التنمية ولكن ليس سببا أو هدفا لها. وقلب هذا المنطق رأسا على عقب يؤدي إلى أخطاء جسيمة في السياسة الإنمائية وإلى عرقلة عملية التنمية وعى سبيل المثال يمكن أن نتصور ما يمكن أن يترتب على

القيام بحجم ضخم من الاستثمارات في النشاط الصناعي وتحويل نسبة متزايدة من قوة العمل في الاقتصاد إلى هذا النشاط الذي يتميز بارتفاع متوسط الإنتاجية وذلك قبل إعداد المناخ الملائم لهذا النشاط أو إعداد العنصر البشري له فهل يمكن أن تنجح عملية التوسع في النشاط الصناعي دون إعداد الإنسان بالتعليم أو بالتدريب أو دون كفالة حد أدني من الرعاية الصحية له في حالة تعرضه لإصابات العمل؟ أو دون قيام أو وجود البيئة العلمية التي تفرز الاختراعات الملائمة لصناعة أو تسهم في نقل التكنولوجيا لها وتقديمها؟ أو دون وضع القوانين المنظمة للعمل وقيام الشركات وأسواق المال؟ أو القوانين التي تقف في وجه لممارسات الاحتكارية في الأسواق أو دون اختفاء الرشوة من أروقة الوزارات أو المصالح الحكومية التي تصدر تراخيص ممارسة النشاط الصناعي أو تشرف على جودة الإنتاج؟ فإذا اعترفنا بأهمية هذه الأمور بل وضرورتها الأساسية يكون السؤال التالي: وما الذي يمهد ويعد للتعليم أو التدريب الصناعي أو الاهتمام بصحة العمال أو البيئة العلمية والتقنية الملائمة للصناعة؟ وما الذي يقود إلى أنماط سلوكية جديدة ملائمة لنمو النشاط الصناعي ومختلفة عن الأنماط التقليدية السائدة في النشاط الأولي. هل هذه الأمور تأتي بمجرد قرارات؟ أليس من الضروري أن تكون هناك نهضة فكرية وتغيرات إيجابية في مناخ القيم الاجتماعية السائدة فتثمر في جميع النواحي سواء كانت قانونية أو إنسانية أو تدريبية أو علمية إلخ؟ وما هي حسابات التكلفة/ العائد من وجهة النظر الاجتماعية لهذه النهضة والتغيرات الايجابية التالية في القيم السائدة؟

وتطبيق الشريعة الإسلامية "شرط ضروري " Necessary للتغير في المناخ الاقتصادي الاجتماعي بالمفهوم الإسلامي، بينما أن التمسك بجوهر العقيدة الإسلامية وهو لب الإيمان هو "الشرط الكافي" Sufficient. وهذان الشرطان يضعان حداً فاصلاً بين الأسلوب الإسلامي في إعداد المناخ الاقتصادي الاجتماعي لتنمية وغيره من الأساليب الأخلاقية التي ربما تتفق معه في بعض الجزئيات.

ويلاحظ:

١- أن الشرطين المذكورين مستمدان من معني الآية الكريمة "**ولو أن أهل القرى أمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**" (الأعراف- ٩٦) فالوفرة في الرزق لها شروط وهو الإيمان والتقوى. والإيمان

والتقوى لهما معني عام لابد أن يلتزم بالشريعة ولا يخرج عن إطارها ثم لهما معني خاص لا يتحقق إلا بالتمسك بجوهر العقيدة. ويلاحظ أن شرط الإيمان والتقوى في الآية الكريمة متعلق بالمجتمع (أهل القرى) وليس بالفرد أي هو متعلق بالمستوي الكلي Macro وفق التعبير الدارج في التحليل الاقتصادي المعاصر. لابد لتحقيق الشرط المذكور على المستوي الكلي من إرادة بشرية لقوله تعالي "**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**" (الرعد- ١١) فلابد إذاً من جهود بشرية تثمر في تطبيق الشريعة على المستوي الكلي ولابد أيضا من توافر مناخ إيماني يتمسك فيه أفراد المجتمع من تلقاء أنفسهم بالقيم التي ينادي بها الإسلام ويعملون على تحقيقها فالإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل.

٢- إن أقصي درجة من التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي تتحقق بالانتقال من وضع غير إسلامي أو جاهلي لا تطبق فيه شريعة الإسلام لا يؤمن فيه أفراد المجتمع بالله وملائكته ورسله وكتبه وباليوم الأخر وثوابه وعقابه وبالقدر خيره وشره إلى وضع إسلامي تطبق فيه الشريعة ويتمسك فيه الأفراد بالعقيدة ويتحقق فيه كل ما يترتب على ذلك من مؤسسات وقيم وأنماط سلوكية إلخ. ومثل هذا التغير الهيكلي حدث في فجر الدولة الإسلامي ويمكن أن يحدث في أي مجتمع جاهلي (حتى بفرض أن متقدم ماديا) ينقلب إلى الإسلام. وبالنسبة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة فإن درجة التغير الهيكلي تتوقف على الفرق بين أوضاعهم الحاضرة والوضع الأمثل، فكلما كان الفرق كبيرا كلما كانت هناك فرصة لتغير هيكلي أكبر ومن ثم تنمية أكبر بالتحول إلى الوضع الأمثل ولكن ينبغي علينا أن نقر أيضا بأنه كلما كان الفرق كبيرا بين الواقع وبين الوضع الأمثل كلما تطلب الأمر جهودا أكبر وجهادا شاقا للتوصل إلى ما ينبغي.

٣- تطبيق الشريعة يغير المناخ الاقتصادي الاجتماعي من حيث أنه يقيم الأسس الإسلامية لممارسة النشاط الاقتصادي ويضع الحدود على المخالفات المنهي عنها.

وعلى ذلك فإنه:

أ- يسقط النظام الربوي بجميع أشكاله وممارساته ويستبدله بنظم تعتمد على المشاركة في مخاطر النشاط الاقتصادي بين من يملكون رؤوس الأموال ومن يستخدمونها ويؤدي هذا إلى تغيرات جذرية في أشكال وممارسات المؤسسات المصرفية والتمويلية القائمة.

ب- يسقط النظام الضريبي الوضعي ويحل محله نظام الزكاة. ويؤدي هذا إلى جمع الزكاة أولاً وتوزيعها وفقاً لمصارفها الشرعية ثم إلى فرض ضرائب معتدلة إذا لزم الأمر. وكل هذا يؤدي إلى تغير الهيكل الضريبي من حيث وظائف أو أهداف الضرائب ومعدلاتها كما يؤدي إلى تغير هيكل الإنفاق العام. بالإضافة إلى هذا فإن الزكاة ضريبة معتدلة لا يتعدى معدلها ٢.٥% سنويا في حالة زكاة المال أو التجارة أو ٥% إلى ١٠% سنويا في حالة الزر وع والثمار إلخ. وسيادة هذه المعدلات وما يماثلها في حالة ضرورة فرض ضرائب أخرى بدلاً من المعدلات الضريبية السائدة الآن سوف يعمل على تشجيع المشروعات ورواج النشاط الاقتصادي وينهي قضية التهرب الضريبي الذي يصل إلى حدود رهيبة في ظل النظم الوضعية.

ج- قيام السلطة بمحاربة الاحتكار بكافة أشكاله وممارساته، ومراقبة ومحاسبة وعقاب كل من يغش في الجودة أو الكمية أو يظلم في المعاملات وبذلك تتبدل أحوال الأسواق المعروفة في البلدان النامية إلى ظروف تنافسية تسمح فقط بنمو المعاملات على أساس الكفاءة والأسعار التنافسية.

د- ترك جهاز الأسعار يعمل بحرية في ظل الظروف التنافسية فلا يسمح بتدخل السلطة في هذا الجهاز إلا لحماية السوق من الممارسات الاحتكارية ومن ثم تختفي جميع أنواع التدخلات الرسمية في هذا الجهاز والتي زادت في عديد من البلدان النامية بشكل صارخ وتسببت في تشوهات سعرية وفي وضع مزيد من العقبات أمام الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.

هـ- يمنع من تركز الثروة في أيدي القلة ويحمي حقوق الإجراء ويضمن حد أدني لمستوي المعيشة لغير القادرين والمتعطلين. وكل هذا بالإضافة إلى أمور أخري يشيع مناخ العدالة والتكافل الاجتماعي ويبعث الطمأنينة في نفوس أفراد الطبقات الكادحة ويظهر أثره على التنمية بمقارنة أوضاع البلدان النامية التي انحرف فيها توزيع الثروة- ومن ثم الدخل- انحرافا شديدا لصالح القلة وتسود فيها قوانين صورية لحماية حقوق الأجراء أو تأمين الأفراد ضد البطالة.

و- يؤدي إلى تنظيم استخدام جانب من موارد الدولة في نطاق الملكية العامة: الماء والنار والكلأ والملح والمعادن، وهذه وفق التعبير الحديث هي مصادر الطاقة والثروة المائية والطاقة الحرارية والمراعي والغابات والمصايد والثروات المعدنية، وإدارة هذه الموارد في نطاق الملكية العامة ينشئ قطاعاً عاماً منظماً يدار وفق مبادئ محددة ويتيح للأفراد فرصة الحصول على منتجاته وفق مبدأ التكلفة. وهذا له أثره من ناحية

مناخ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة القومية والدخول كما أن له أثره أيضا من ناحية استغلال جانب هام من موارد الثروة الطبيعية قد ظل عاطلا في ظروف أخري.

ز- نظام إقطاع الأرض في الإسلام يعطي الأرض لمن يستخدمها في النشاط الإنتاجي ويأخذها ممن يحجرها بلا استخدام. كذلك فإن نظام إحياء الأرض الموات يفتح أمام الأفراد فرصة تملك جانب من الموارد العامة ملكية خاصة إذا قاموا بتحويلها من نطاق عدم الاستخدام إلى نطاق النشاط الإنتاجي بمجهوداتهم الفردية. وهذا مما يفتح الباب واسعا أمام استصلاح الأراضي العامة وتنمية اقتصاديات عديد من البلدان التي غفلت عن مواردها الطبيعية أو أحكمت إغلاق الباب على هذه الموارد بالقوانين الوضعية والإجراءات الرسمية المنظمة لاستغلالها في النشاط الإنتاجي أو تملكها.

ح- تطبيق الشريعة الإسلامية في حد ذاته يعني تغير هيكلي في المناخ القانوني حيث تطبق معظم البلدان الإسلامية- إلا استثناء- قوانين وضعية مشتقة في معظمها من قوانين البلدان الغربية خاصة تلك البلدان التي كانت تستعمرها في الماضي ومازالت متأثرة بحضارتها. والتغير الهيكلي القانوني سوف يعني الكثير بسبب التناقضات الكثيرة القائمة بين القوانين الوضعية غير الملائمة لظروف البلدان الإسلامية ومحاولات ترقيعها أو تلفيقها لتجعلها أكثر ملائمة وما يترتب عن ذلك من ثغرات ينفذ منها كل من يعرفها فيحقق مصلحته الخاصة والتغير في المناخ القانوني سوف يعني أيضا "الاستقرار"، لأن الشريعة "كاملة" والتغير في بعض الأحكام يسير وفق منهج علمي محدد ليساير التغيرات في الظروف بما لا يتعارض مع الأصول وبما يحقق المصلحة الراجحة للجماعة. ويقارن هذا الاستقرار القانوني وآثاره على النشاط الاقتصادي بحالة عدم الاستقرار أو الفوضى القانونية المترتبة على كثرة التغيرات والتعديلات في القوانين السائدة.

وكل ما سبق ذكره يعبر عن أهم وليس جميع ما يذكر، أما بالنسبة للتمسك بالعقيدة الإسلامية- فإنه أيضا على سبيل ذكر الأهم وليس على سبيل الحصر- يؤدي إلى تغيير المناخ الاقتصادي الاجتماعي عن طريق:

أ- تنمية قوة الدافع على العمل ويقارن هذا ما يسود في البلدان النامية من مناخ التكاسل عن العمل والذي ينعكس في ارتفاع معدلات التغيب في الشركات والمصانع

وحب الالتحاق بالأعمال التي تضعف فيها الرقابة على ساعات العمل الرسمية أو حب التعطل والإجازات ... إلخ.

ب- تنمية قوة الدافع على الحركة من مكان لآخر من أجل الرزق ويقارن هذا بما هو معروف من رغبة الأفراد القادرين على العمل في البقاء في محال ميلادهم أو حيث يقطن أهلهم أو أصحابهم.

ج- تحري الكسب الحلال وما يؤدي إليه هذا من عدم إتباع أية أساليب منحطة تعتمد على الغش أو استغلال الآخرين أو استغلال قلة معرفتهم كما هو شائع في ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد بدلا من ذلك على العمل والحركة والكفاءة واكتشاف موارد جديدة للرزق وذلك من اجل الحلال.

د- تنمية الدافع على إتقان الأعمال ويقارن هذا بما يسود عموما في البلدان النامية من إدعاء إتمام الأعمال ومازلت ناقصة والذي يحدث بسبب الرغبة في تحقيق مكاسب سهلة أو سريعة أو بسبب عدم القدرة على الإتقان وانخفاض الدافع المادي وراء ذلك أو لأسباب الضعف الأخلاقي وعدم الأمانة.

هـ- تنمية التعاون مع الآخرين في مجالات العمل المختلفة ونصيحتهم وعدم التصارع معهم على المصالح المادية. ويمكن مقارنة هذا بما يسود في بلداننا النامية من عدم التعاون بين العاملين في الشركات أو المصانع بسبب فقدان روح الفريق الواحد وكذلك ما يسود من صراعات بين الأفراد على المصالح المادية سواء كان هؤلاء الأفراد من رجال الأعمال والعمال بسبب فرض ظروف قاسية للعمل أو بسبب إهمال العمال لمصالح العمل والإنتاج إلخ. أو بسبب التصارع على الدخل الناجم من النشاط.

و- كلما قوي الدافع على تزكية النفس كلما قويت رقابة الفرد المؤمن على نفسه ومحاسبته لها ومبادرته بطلب المغفرة من ربه والتوبة إليه. هذه العملية الرقابية والمحاسبية التي تنبعث من الداخل تثمر في تصحيح أخطاء الفرد تجاه نفسه وتجاه الغير وتجاه ربه بصفة مستمرة. وهي لا شك عملية تصحيحية هامة جدا حينما تطبق في مجال النشاط الاقتصادي. وكلما شاعت هذه العملية على المستوي الكلي- مع زيادة الإيمان والتقوى على المستوي الكلي- كلما أدت إلى تصحيح النقائص وعدم ظلم الآخرين ورد المظالم بل وأكثر من هذا كلما تزايدت الرغبة في عدم الوقوع في الخطأ مرة أخري ويقارن هذا بما هو شائع في البلدان النامية ومنها البلدان الإسلامية المعاصرة من استهتار بحقوق الآخرين واكتساب الدخل بطرق غير مشروعة (حرام)

ابتغاء الثراء السريع إلخ. وإذا تمت عملية تصحيح الأخطاء على مستوي الحكام فإن ثمرتها هائلة بالنسبة للتنمية. ففي كثير من الحالات يستغل هؤلاء نفوذهم لزيادة ثرواتهم الخاصة وثروات ذويهم خلال الحكم ويقبلون الرشوة ويسرفون في بناء القصور الفاخرة ويودعون ثروات ضخمة في خارج بلدانهم، ورعيتهم تعاني من الفقر والجهل والمرض والمديونية الخارجية. فلو قوي الدافع على تزكية النفس لدي هؤلاء لتغير المناخ الاقتصادي الاجتماعي تغيراً هائلاً فتتحقق التنمية بمعدلات مرتفعة.

ز- التمسك بأمانة وبمسئولية الخلافة يضع المال الخاص في خدمة المصلحة العامة، فالملكية الخاصة ذات وظيفة اجتماعية، ويحمي المال العام من التصرفات الفردية التي قد تؤدي إلى ضياعه أو تبديده ويحمي النشاط الاقتصادي على جميع المستويات من التصرفات الأنانية التي تبتغي عرض الدنيا فقط وتنسي الآخرة بثوابها أو عقابها. ويقارن هذا الوضع الذي يمكن أن يسود في مناخ إسلامي بالأوضاع السائدة والتي يلاحظ فيها سلوك أصحاب المشروعات الخاصة في البحث عن أيسر الطرق وأكثرها أماناً لتحقيق أرباح سريعة حتى لو اقتضي هذا الانتقاص من مواصفات الجودة أو الكمية أو القيام بأنشطة غير ذات جدوى للتنمية. بل وربما ضارة بها. فمن النادر أن يعبأ أحد من أصحاب المشروعات الخاصة بمصلحة الجماعة أو يعمل على تحقيقها، بل ربما أضر بها. كذلك من الممكن مراجعة أحوال القطاع العام في البلدان النامية حتى نتأكد من أن كثيراً من مشاكله تعود إلى تسيب الإدارة أو تخبطها في ظل عدم وجود معايير واضحة للمصلحة العامة أو عدم الاكتراث بالمال واعتباره مالاً سائباً لا صاحب له ومن ثم يقل الاهتمام بالحفاظ عليه أو استخدامه بكفاءة، بل وربما بقي متعطلا أو عرضه للتبديد في ظل عدم وجود رقابة كافية وعقاب رادع لمن يعبث به.

ثانيا: يعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة:

هذه هي الفقرة الثانية من المفهوم الذي نقدمه في ظل المقال وتتلخص في أن التغير الهيكلي الذي يحدث في المناخ الاقتصادي الاجتماعي سوف يعبئ الطاقات البشرية ويدفعها للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة. وفيما يلي نشرح هذه الفقرة في ثلاث نقاط أ، ب، جـ

أ- المقصود بالطاقات البشرية القوة العاملة بكل ما فيها من عمل عادي أو عمل محترف أو مدرب أو فنيين أو موظفين إداريين. كما أن الطاقات البشرية تضم أيضا

أربـاب الأعمـال أو المنظمـين وتضـم أهـل الفكـر والعلمـاء والمختـرعين والعـاملين في مجالات التعليم والبحث والتدريب وفي مجال الدعوة الدينية والإرشاد إلخ. أي جميع الطاقات البشرية التي تؤثر في النشاط الإنتاجي بشكل مباشر أو غير مباشر. والمقصود بتعبئة هـذه الطاقـات: تجميعهـا لأقصي درجـة ممكنـة وتنظيمهـا ودفعهـا لأداء المهـام المطلوبة منها.

وعلى ذلك يمكن القول أن:

التغيرات الهيكلية في المناخ الاقتصادي الاجتماعي وهي التي تتحقق أصلاً بإرادة الطاقات البشرية وعزمها على التغير إلى الأفضل في إطار الإسلام لابد وأن تنعكس من الناحية الأخرى في شكل تعبئة هذه الطاقات ودفعها لأداء الأعمال. وهذا يلخصه قولة عز وجل "**الذين أمنوا وعملوا الصالحات**" في آيات كثيرة في القرآن الكريم. وبعبارة أخري فإن مصداقية التغيرات الهيكلية في مناخ القيم والمؤسسات السائدة في المجتمع تتمثل في تعبئة تلقائية لكافة الطاقات البشرية للعمل في جميع المجالات التي تؤثر في النشاط الإنتاجي للمجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر. فالعمال حريصون على العمل وعدم التعطل وعلى الإخلاص في أعمالهم وإتقان ما يعملونه ويرحبون بالحركة من مكان إلى آخر أو من نشاط إلى آخر كلما كانت هناك فرصة أفضل للكسب. ورجال الأعمال حريصون على إقامة المشروعات والمحافظة على تنميتها في إطار مصلحة الجماعة، والعلماء والمفكرون والباحثون حريصون على أن يزدادوا علما وأن يضعوا علمهم في خدمة الجماعة لتستفيد منه لأنه من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة. ورجال الحكم حريصون على بذل الجهد المتواصل لتحقيق مصالح الرعية وحمايتها من أية تصرفات قد تتسبب في تعطيل الأعمال أو إفسادها وتوجيهها إلى ما يحقق الصالح العام، وإدارة الملكية العامة لتحقيق دورها في التنمية. ورجال التعليم ورجال الدعوة يعلمون ويرشدون ويعملون على إيقاظ الغافلين وتثبيت أقدام العاملين في إطار المناخ الإسلامي. والدوافع الإسلامية على التعاون والتكافل تؤكد عدم قيام صراع بين الفئات المختلفة من أفراد المجتمع وبذلك تؤكد تعبئة أقصي ما يمكن من هذه الطاقات من الناحية الفعلية وليس من الناحية العددية فقط. وكلما كان التمسك بجوهر العقيدة أكبر كلما كانت التغيرات الهيكلية في المناخ الاقتصادي الاجتماعي أكبر وكلما تمت تعبئة الطاقات البشرية عند مستوي فعلي أكبر. وهذا هو الفرق بين شرطي تطبيق الشريعة

والتمسك بجوهر العقيدة فالشريعة تنهي عن البطالة وتعطيل الأعمال أو تعطيل موارد المجتمع عند الحاجة إليها وتقيم الحد على من لا يؤدي عمله وفقا للشروط المتفق عليها في عقد العمل ولكن العقيدة تدفع العامل إلى الإخلاص في عمله وإتقانه إلى أقصي حد بوازع داخلي من القلب ورغبة في قبول الله عز وجل للعمل لأنه يمكن القول أن تطبيق الشريعة يؤدي إلى دفع الطاقات البشرية إلى مجالات العمل ويضمن حد أدني من الالتزام بأداء الأعمال ولكن التمسك بجوهر العقيدة هو الذي يدفع الطاقات البشرية إلى الإخلاص في الأداء والانطلاق في مجال الإتقان بدوافع داخلية وهذا هو ما يرفع معدلات التنمية.

وفي نطاق ما سبق ذكره فإن الحديث عن مشكلة سكانية في المجتمع الإسلامي غير مقبول على الإطلاق. فمفهوم التنمية كما هو واضح يدور حول العنصر البشري ودوره القيادي من خلال الإطار الإسلامي فالإنسان الذي خلق الله عز وجل الكون بأكمله من أجله وسخره له والإنسان الذي وهبه الله العقل وهداه إلى التفكير وعلمه ما لم يكن يعلم قادر بطاقاته على أن يحقق كل ما يريد ليس لنفسه فقط، وإنما أيضا لجماعته. ولذلك لا يمكن أن يكون هناك ما يسمي بالمشكلة السكانية إلا إذا قلنا أو افترضنا عجز الإنسان نفسه بأن يكون متخلف عقليا أو ضعيف الإرادة أو لا يستطيع الحركة من أرض إلى أرض أو من وظيفة إلى أخري ليعمل ويكسب إلخ .. إذا قلنا هذا أو افترضناه فإن لدينا مشكلة سكانية بالمفهوم الإسلامي، ومثل هذه المشكلة ممكن قيامها في المجتمعات المتخلفة التي تعرض فيها الإنسان للقهر من الخارج ومن الداخل ووضعت الحواجز والقيود على فكره وحريته وقيدته القوانين الجاهلة فمنعته من الحركة وحرمته من استغلال الموارد التي وهبها الله له. فهي ليست مشكلة إعداد بشرية زائدة أو متزايدة بمعدلات مرتفعة وإنما هي مشكلة تدهور نوعية هذه الأعداد بسبب عوامل خارجة عن إرادتها فإذا أزيلت هذه العوامل زالت المشكلة التي يتحدثون عنها.

أما إذا كان البعض يقصد بالمشكلة السكانية انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو نمو هذا المتوسط بمعدلات منخفضة بسبب ارتفاع معدلات التزايد السكاني فإن هذه هي مشكلة التنمية وليس مشكلة السكان وعلى الذين يقولون مثل هذا القول أن يفكروا في كيفية تعبئة جميع الطاقات الإنتاجية لزيادة الدخل القومي الحقيقي بمعدلات مرتفعة حتى إذا ما قاموا بقسمته على عدد السكان ارتفع نصيب

الفرد منهم كما أن عليهم أيضا أن يبحثوا في مدي عدالة توزيع الدخل الحقيقي بين السكان قبل أن يقولوا أن الفرد في المتوسط يعيش عند مستوي معيشي منخفض. فلينتبه من يتكلمون عن مشكلة السكان في البلدان الإسلامية إلى محاولات تعليق جميع مشاكل تنمية الإنتاج على شماعة الأعداد السكانية وكذلك لابد من الانتباه إلى المخططات الأجنبية التي لا تريد للبلدان الإسلامية أن تزداد عدداً سواء كان أفرادها يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة أو قبلوا أن يعيشوا عند مستويات معيشية منخفضة. ولابد من الانتباه إلى خشية أصحاب الثروات والدخول الكبيرة في المجتمع (في ظل غياب أو ضعف القيم الإسلامية) من ضياع بعض المزايا الموجودة لديهم في ظروف استمرار تزايد الأعداد السكانية وتزايد مطالبة المجتمع بنصيب أكبر مما هو متاح لديهم.

ب- عمارة الأرض كمصطلح مشتق من المعني القرآني "**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**" (هود- ٦١). وفي قول ابن كثير استعمركم فيها أي جعلكم عُمَّاراً تعمرونها وتستغلونها. ومعني أن يكونوا عُمَّاراً يعمرون الأرض أنهم يقيمون فيها، يبنون مساكنهم، وكل ما يلزم من مرافق لشئون حياتهم. ومعني استغلال الأرض أي استغلال مواردها إما بطرق غير مباشرة: مثل أكل الحبوب والثمار أو بطرق غير مباشرة مثل تصنيع منتجات مستخرجة من الأرض بدرجة أو بأخرى حتى تكون نافعة. وهذا كله يمثل جوهر النشاط الإنتاجي المرتبط بالأرض والذي يعتمد على الإنسان. وفي الآية الكريمة المذكورة (هود- ٦١). عند المفسرين- دليل على وجوب عمارة الأرض يقول القرطبي أن الآية تحمل معني طلب عمارة الأرض، والطلب المطلق من الله يكون على الوجوب.

وفي رأي عديد من الإسلاميين المعاصرين أن التنمية الاقتصادية هي عمارة الأرض وأنها واجبه كما قال المفسرون. ولكن ثمة تحفظ عندنا على هذا الرأي فالمعني المستخلص لعمارة الأرض (كما سبق) هو سكناها والقيام باستغلال مواردها لإشباع الحاجات البشرية اللازمة للسكان وهذا في حد ذاته لا يحمل بالضرورة مضمون التنمية. فعمارة الأرض يمكن أن تتم عند مستوي إشباع الحاجات الضرورية فقط للسكان كما يمكن أن تتم عند مستويات أعلي. والواقع أن التوسع في عمارة الأرض "هو الذي يحمل مضمون التنمية. ويمكن أن يستدل على ذلك من الآية الكريمة "**أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها**" (الروم- ٩). ومن هذه الآية يمكن استنتاج ما يلي:

أ) أن عمارة الأرض قد تكون كثيرة أو قليلة.
ب) أن الأمم الأكثر عمرانا أو الأكثر استغلالا للأرض- كانت أشد قوة ولابد أنها كانت أشد قوة من جميع النواحي اقتصاديا وسياسيا وحربيا ... إلخ. وهذه المعاني تضاف إلى معني الآية السابقة في سورة هود.

لذلك فإننا في إطار المفهوم الذي نقدمه نؤثر القول بأن التنمية تتضمن "التوسع في عمارة الأرض" وليس مجرد "عمارة الأرض". ويلاحظ أن التوسع في عمارة الأرض يمثل عندنا جزء من المفهوم الشامل للتنمية لأنه يعتمد على تعبئة الطاقات البشرية وهو الأمر الذي لا يتم إلا في إطار التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي، كما أنه يقترن بالكسب الحلال ولا يتم إلا في إطار الموازنة الإسلامية بين الأهداف المادية وغير المادية كما سيلي الشرح فيما بعد.

وفي الفكر الإسلامي المعاصر أو القديم لا نجد أفضل من ابن خلدون العالم الإسلامي في شرح مفهوم عمارة الأرض حينما تطرق إلى العمران فجعله معتمدا بصفة ضرورية على متغير السكان في أي بقعة من الأرض، فكلما ازداد عدد الساكنين كلما ازداد العمران والعكس صحيح. فالسكان يسعون بطبيعتهم إلى إشباع حاجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ... إلخ وبالتالي فإنهم يفلحون الأرض ويقيمون الصناعات المختلفة ويشيدون المباني. وحيث يتعاون السكان ويقسمون الأعمال فيما بينهم فإنهم يحصلون من جراء مجهوداتهم الإنتاجية على أكثر من كفايتهم بكثير (فائض تقسيم العمل). ثم جعل ابن خلدون العمران معتمدا بالإضافة إلى أعداد السكان "على أمالهم" والتي تتوقف على المناخ السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع. فإذا كانت الدولة متسامحة مع الرعايا وتقتصر في جباية الأموال على الواجبات الشرعية (الزكاة) انبسطت أمال الرعايا وازداد نشاطهم الإنتاجي واتسعت الأسواق وزادت المكاسب والعكس بالعكس، إذا طغت الدولة وأسرفت في جمع الضرائب من الناس بالإضافة إلى الجباية الشرعية، بل وقد تزاحم الناس في نشاطهم الخاص، حينئذ يحدث الخراب الاقتصادي.

والكسب الحلال هو الدخل الذي يتحصل بما يحل من الأسباب وكل ما لم يرد نص أو دليل على حرمته فهو حلال. وعمارة الأرض في إطارها الشرعي يترتب عليها من ناحية منتجات حلال ومن ناحية أخري مكاسب أو دخول حلال للقائمين بالنشاط الإنتاجي.

ولذلك ففي المفهوم الإسلامي الذي نقدمه للتنمية نعطف التوسع في الكسب الحلال على التوسع في عمارة الأرض. فكلما كان هناك توسع في عمارة الأرض ازداد النشاط الإنتاجي بكافة صوره ويزداد الدخل المتولد عنه.

وابتغاء الكسب الحلال فيه نصوص قطعية واردة في القرآن الكريم وفي الحديث الصحيح وهو فريضة قبل كل فريضة أو شرط ضروري لقبول العبادات المحضة التي فرضها الله عز وجل على العباد. وحيث أن التمسك بضرورة الكسب الحلال (كما سبق وشرحنا) يؤدي إلى سيادة درجة عالية من المنافسة في الأسواق، فإن التوسع في الكسب الحلال لا يمكن أن يتم إلا عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية والتوسع في الأسواق وهذا طريق هام من طرق التنمية الاقتصادية. كذلك فإنه إذا كان الكسب الحلال يعني التخلي عن الربا وكافة أشكال الممارسات الربوية وقبول مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة أي رفض فكرة الدخل المضمون بلا مخاطرة، فإن التوسع في الكسب الحلال يعني قبول درجات أعلي وأعلي من المخاطرة Risk في الأعمال وهذا هو طريق آخر للتنمية الاقتصادية حيث ترتبط المخاطرة بالربح وترتبط الدرجات الأعلى من المخاطرة بأرباح أكثر. ويمكن لنا أيضا إثبات أن التوسع في الكسب الحلال لابد أن يؤدي إلي التوسع في النفقة الحلال والتوسع مرة أخرى في الكسب الحلال. إننا لا نبالغ علي الإطلاق إن قلنا أن المناخ الإسلامي يجعل الرغبة في التوسع في النفقة الحلال سببا هاما من أسباب التوسع في الكسب الحلال. فإذا زادت المكاسب الحلال تكاثرت بالتالي النفقة الحلال في سبيل الله في أشكالها المختلفة من مساعدة الفقراء والمساكين وأصحاب الحاجات والإنفاق علي العلم والمتعلمين وإيواء أبناء السبيل إلخ وبالتالي فإن النتيجة سوف تكون اتساع الأسواق وزيادة المكاسب الحلال مرة أخري ويصدق ذلك قولة تعالي "لئن شكرتم لأزيدنكم". (إبراهيم -٧)

جـ- بأفضل الطرق الممكنة:

تقرر الفقرة التي نشرحها أن التوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال يتم بأفضل الطرق الممكنة. ولقد شرحنا فيما سبق عند عرضنا للتغيرات الهيكلية في المناخ الاقتصادي الاجتماعي أن التمسك بالعقيدة الإسلامية يدفع الأفراد إلي الإخلاص في العمل وإتقان الأعمال وكلما زاد التمسك بجوهر العقيدة كلما ازدادت درجة الإخلاص في العمل وازداد إتقان الأعمال. ومعني الإخلاص في العمل في مجال عمارة الأرض أو الكسب

الحلال أن يجتهد المؤمن ليس فقط في أداء عمله بشكل كامل غير منقوص وإنما أيضا إتقانه فإن لم يكن المؤمن قادرا علي إتقان العمل الذي يعمل فإن الأمانة ومسئولية "النصيحة" تقتضي منة الاجتهاد في ذلك عن طريق التعلم أو التدريب أو محاولة اكتساب الخبرة من الآخرين، أو بدلاً من ذلك عليه أن يبحث عن العمل أو المجال الذي يستطيع أن يحقق فيه مرتبة الإتقان أو الإحسان. وثمة أدلة حسية أو مؤشرات ظاهرة للإخلاص في العمل وإتقان الأعمال تتمثل في حسن جودة السلع أو الخدمات المنتجة أو انخفاض تكلفتها أو تتمثل في المقدرة علي الحصول علي أجر أعلى بالنسبة للعمل أو عائد أكبر بالنسبة لصاحب رأس المال أو الأرض.

ويترتب علي المحاولات المستمرة للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة أمرين من أهم الأمور للتنمية الاقتصادية وهما:

أولا- أن يقوم أصحاب عناصر الإنتاج في المجتمع بتشغيل عناصر هم بأكفأ الطرق الممكنة. ويعني هذا أفضل طرق الأداء بالنسبة للعمل واختيار أو اكتشاف أفضل التقنيات بالنسبة لرأس المال أو الأرض. ومعني هذا أن يحقق كل عنصر إنتاجي أقصي إنتاجية ممكنة.

ثانيا- أن يقوم أصحاب عناصر الإنتاج بالتحرك نحو الأنشطة التي يستطيعون القيام بها أفضل من غيرها. وهذا يحقق أفضل تخصيص ممكن للعناصر الإنتاجية علي مستوي الاقتصاد الكلي.

والخلاصة أن القيم الإسلامية الدافعة علي الإخلاص في العمل وإتقان الأعمال حينما تنزل إلي مجال التطبيق العملي من خلال التوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال تقود حتما إلي البحث عن أفضل الطرق الممكنة لاستخدام عناصر الإنتاج وتوزيعها علي الأنشطة المختلفة. وهذا الأثر في حد ذاته يؤدي بطريقة دائرية إلي مزيد من التوسع في عمارة الأرض ومزيد من المكاسب الحلال وبالتالي مرة أخري البحث عن أفضل الطرق الممكنة للإنتاج والتوزيع عناصر الإنتاج علي الاستخدامات المختلفة وهكذا مما يدفع عجلة التنمية بصفة مستمرة للأمام طالما أن الدافع الأصلي المرتبط بالعقيدة مازال قوياً أو يزداد قوة. أما إذا ضعف هذا الدافع فإن العملية المذكورة تختل أو تتوقف وترتد العجلة إلي الوراء.

ثالثا: في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية:

هذه هي الفقرة الأخيرة من المفهوم وتعني أن كل ما يترتب على التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي من تعبئة الطاقات البشرية وتوسع في عمارة الأرض والمكاسب الحلال يتم في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية.

والمقصود بالأهداف المادية جميع الأهداف التي تختص أو ترتبط بإشباع الحاجات الحسية للإنسان بشكل مباشر (مثل السلع والخدمات الاستهلاكية) أو غير مباشر (السلع والخدمات الإنتاجية) حاضراً أو مستقبلاً. وجميع الأهداف المادية يتم إنتاجها واستهلاكها في المجتمع وفقا للحسابات المادية فقط، فمن ناحية الإنتاج هناك التكاليف والربحية (الخاصة أو الاجتماعية) ومن ناحية الاستهلاك هناك المنافع المادية والأسعار ودخول المستهلكين ... إلخ.

وفي العلوم الاقتصادية الوضعية المعاصرة لا تختلف الأهداف المادية عن الأهداف الاقتصادية وهذا بطبيعة الحال هو تأثير تيار الفلسفات المادية. أما في علم الاقتصاد الإسلامي فإن الأهداف المادية لابد وأن تخضع للشريعة حتى تصبح مقبولة كأهداف اقتصادية.

أما الأهداف غير المادية فتتمثل في كل ما يشبع الحاجات الروحية أو الفكرية أو الأخلاقية أو الحاجات الإنسانية المتعلقة بالتكافل الاجتماعي أو العدالة الاجتماعية دون أي اعتبار أو أي حسابات لتكاليفها أو عوائدها أو منافعها المادية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويلاحظ أن جانبا من الحاجات المتعلقة بالأهداف غير المادية معروف في النظم الاقتصادية الوضعية مثال ذلك الاهتمام بنشر الثقافة عن طريق التعليم المجاني للأطفال أو إقامة المكتبات العامة أو الاهتمام بصحة الإنسان أو بأمنه وتأمينه ضد البطالة والعجز والشيخوخة ... إلخ. ومع ذلك فقلما يتم اعتبار هذه الحاجات من زاوية الأهداف غير المادية للمجتمع في ظل النظم الاقتصادية الوضعية. والغالب في هذه المجتمعات أن تأخذ التكاليف والعوائد أو المنافع الاجتماعية لهذه الحاجات الإنسانية

في الحسبان بشكل مباشر أو غير مباشر ومن ثم يزيد الاهتمام بها أو ينحسر بناء على المقدرة المادية على إتمامها أو بناء على مقارنة تكاليفها بعوائدها الاجتماعية أو بمقارنة تكاليفها المادية بالعائد أو الفاقد الاقتصادي الذي يترتب على القيام أو عدم القيام بها. ويلاحظ أن درجة الاهتمام بالأهداف غير المادية في حد ذاتها دون أي اعتبار لتكاليفها المباشرة أو غير المباشرة أو عوائدها الاجتماعية أو الاقتصادية سالباً أو موجباً أصبح أمراً نادراً في المجتمعات المتقدمة إلا في حالات استثنائية تتوقف على رصيد المجتمع من بقايا الأديان السماوية أو من بعض الفلسفات الأخلاقية الوضعية التي تأثرت بهذه الأديان والتي تنظر إلى الإنسان النظرة التي تميزه عن الآلة وعن الحيوان الأعجم وتضعه في مرتبته كائناً له فكره وآماله وتمتزج فيه رغبات الروح والجسد معاً.

أما من وجهة النظر الإسلامية فإن الأهداف غير المادية موجودة ولها وضع مستقل ولا تقل أهمية عن الأهداف المادية بل ربما تزيد، وكلها قائمة على أسس شرعية ومرتبطة بالعقيدة مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة. فالأهداف غير المادية في النظام الاقتصادي الإسلامي غير قابلة للمساومات ولا يمكن إهمالها لارتفاع تكلفتها أو لقلة العائد المادي المباشر أو غير المباشر من ورائها، كما لا يمكن إهمالها بإدعاء أن الأهداف المادية لها أولوية عنها. وهذا هو الفرق الجوهري بين النظام الإسلامي والنظم الوضعية المعاصرة.

والآن نأتي إلى معني التوازن بين الأهداف المادية، وغير المادية.

أولاً في جميع النظم الوضعية المعاصرة تحتل الأهداف المادية مكاناً بارزاً بلا منازع في عملية النمو أو التنمية الاقتصادية بينما أن بعض الأهداف غير المادية تأتي تبعاً لها أو مكملة لها كجزء من البناء الحضاري الحديث (مع استثناءات نادرة). أما في النظام الإسلامي فإن "التوازن" بين الأهداف المادية وغير المادية يتطلب اهتماماً وجهداً خاصاً، وهذا التوازن في حد ذاته والمحافظة عليه في ظروف التوسع في عمارة الأرض والمكاسب الحلال جزء لا يتجزأ من العقيدة. يقول الله تعالي "**فمن الناس من يقول ربنا ءاتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول ربنا ءاتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عزاب النار. أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب**" (البقرة ٢٠٠-٢٠٢). والمعني أن من الناس من يطلب من الله خيرات الدنيا وحدها وليس له في الآخرة حظ أو نصيب وهذا يعني أن الأهداف الدنيوية أو المادية البحتة (حسب تعريفنا)

هي وحدها التي يهتم بها هؤلاء الناس. وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم كان قوم من الأعراب يجيئون إلى الموقف (في عرفات) فيقولون الهم اجعله عام غيث وعام خصب وعام ولاد حسن لا يذكرون من أمر الآخرة شيئا فأنزل الله فيهم "**فمن الناس من يقول أتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق**" وكان يجئ من بعدهم آخرون من المؤمنين فيقولون "**ربنا ءاتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار**" فأنزل الله تعالى "**أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب**"، يقول أبن كثير "ولهذا مدح من يسأله الدنيا والآخرة". فجمعت دعوة هؤلاء المؤمنين كل مطلوب دنيوي محض من عافية ودار رحبة وزوجة حسنة ورزق واسع .. إلخ. وكل ما يوصل إلى رضا الله من علم نافع وعمل صالح مع طلب ثواب الآخرة من الجنة ونعيمها ورضوان الله عز وجل. وقد وردت السنة بالترغيب في دعاء "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار". وفي القرآن الكريم آيات أخرى عديدة تتضمن المقارنة بين الأهداف الدنيوية المحضة من جهة والأعمال الصالحة التي لا يقصد بها إلا وجه الله عز وجل وثوابه في الآخرة من جهة أخرى، وأن الله عز وجل قد أعد عذابا أليما لمن أثروا الحياة الدنيا على الآخرة. والمعني واحد وهو أن الله عز وجل الذي خلق الدنيا وطلب منا عمارتها بالحلال وبأفضل الطرق وجعل الشهوات الحسية للإنسان تقوده إلى التوسع في المكاسب وطلب الثروة، قد كلفه في نفس الوقت بالاعتدال والنظر إلى العاقبة والعمل للحياة الآخرة. وحيث أن العمل للآخرة يرتبط بأهداف غير مادية لا تطلب لعائد أو منفعة في الدنيا، حتى وأن كان من أثارها، ولا تترك بسبب تكلفتها حتى وإن كانت كبيرة، حيث هي في حد ذاتها تعبر عن ثمنها المطلوب، فإن العقيدة الإسلامية تستلزم من الإنسان منفردا أو مجتمعا مع غيره أن يعمل دائما على حفظ التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية، بين المادة وما وراء المادة أو بين مطالب الدنيا ومطالب الآخرة.

ونستطيع أن نوضح على سبيل التبسيط فكرة التوازن السابقة من خلال الرسم البياني المرفق وعلى المحور الرأسي تتمثل الأهداف غير المادية (ولندع الآن مسألة كيفية قياسها ولكنها قد لا تقاس بوحدات مادية أو عددية) أما على المحور الأفقي فتتمثل الأهداف المادية (والتي يمكن أن تقاس بوحدات مادية وعددية) والخط (ج) يمثل حالة مجتمع إسلامي يوازن بين الأهداف المادية والحد الأدنى المطلوب من الأهداف غير المادية في ظروف التنمية. ومعني الحد الأدنى من الأهداف غير المادية أنه عند مستوي أقل من هذا (مثل الخط د) يصبح المجتمع منحرفا عن العقيدة الصحيحة بتخليه عن تنمية

الأهداف غير المادية. وأي خط يقع أدني من "جـ" يعني الاتجاه إلى المادية بينما أن حالة المادية البحتة "مع إهمال تام للأهداف غير المادية تتمثل في المحور الأفقي". أما المجتمعات المادية التي تعمل على هدم الأهداف غير المادية فيتمثل وضعها في مثل الخط ف.

ومن ناحية أخري فإن الخط "ب" (أعلى من جـ) يمثل حالة مجتمع إسلامي أكثر تمسكا بأهدافه غير المادية مع أهدافه المادية من خلال التنمية، ولنقل مثلا أنه مجتمع "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار" أما الخط (أ) فهو مجتمع يكتفي بضرورات الحياة لأنه أكثر تفضيلا للرقي الروحي عن الرقي المادي وهي حالة مثالية ربما لا تستقر طويلا بالنظر إلى ما شاهدناه من أحوال المجتمعات (وليس الأفراد) منذ العصر الإسلامي الأول إلى الآن.

وفي رأينا أن الخط "ب" يلخص ما أردنا قولة من قبل عن المفهوم الإسلامي للتوازن بين الأهداف المادية وغير المادية. ويعني هذا المفهوم:

١-أن تعبئة الطاقات البشرية ستتم بأقصى قدر ممكن بحيث يعمل كل قادر وبحيث يبذل كل عامل أقصي جهد ممكن في عمله ويعمل ما في وسعه لإتقان ما يقوم به من عمل، وفي نفس الوقت فإنه يخصص الوقت اللازم للصلاة ولرعاية أهلة وأولاده ولخدمة والديه ولقضاء بعض الواجبات الاجتماعية وكذلك بعض الوقت لعقلة وعمله ولراحة بدنه، ويبذل من دخله المتزايد نسبة متزايدة أو ثابتة في سبيل التكافل الاجتماعي ابتغاء مرضاة الله عز وجل وثوابه في الآخرة (وهذا التقرير يعم على المجتمع)

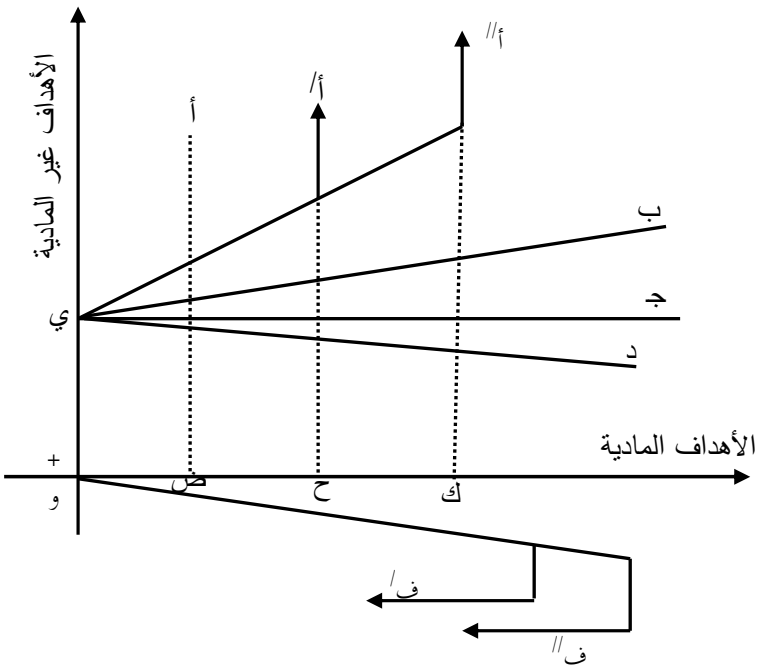

ملاحظات على الرسم:

- (ي) على المحور الرأسي تمثل الحد الأدنى أو الضرورات الأساسية من أهدافها غير مادية مطلوبة في أي مجتمع إسلامي. بحيث أن إهمالها يعني الخروج من الشريعة. والمسافة (ض) على المحور الأفقي تمثل الضروريات من الأهداف المادية بينما "ض ح" تمثل الحاجيات، وابتداء من النقطة "ح" إلى "ك" تمثل الكماليات من الأهداف المادية. والنقطة "ك" هي نقطة "تحذير" لأن الإسراف في الكماليات ما بعد، "ك" قد يؤدي إلى الترف وهو مرذول.
- الخط "أ": مجتمع له تفضيل نسبي أكبر للأهداف غير المادية بالمقارنة بالخط "ب" وهذا المجتمع قد يتوقف عدد قضاء مستوي الضرورات "ض" (أ) أو عند مستوي الحاجات "ح" أو عند مستوي "ك" من الكماليات، وهذا يمثله أ/، أ// على الترتيب ويتوقف الأمر في هذا المجتمع على نسبة من يؤثرون الآخرة على الدنيا بين أفراد المجتمع.
- أما الخط (ف) فيمثل مجتمع غير إسلامي ومادي يهتم بالأهداف غير المادية من البداية وقد يستمر في زيادة ناتجة المادي ولكن بعد تجاوز النقطة"ك" تبدأ مراحل أعلي فأعلي من الرفاهية المادية. وفي ظل عدم وجود القيم الروحية أو الإيمان تنطبق علية حالة مجتمع المترفين ولذلك فإن احتمال تدهوره ممكن في أي لحظة ولذلك تمثل ف/، ف// لنبين أنه حينما يتدهور سوف يتدهور ماديا، "**وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليهم القول فدمرناها تدميرا**" (الإسراء-١٦)، ويلاحظ أن هذا الرسم البياني للشرح وللتوضيح فقط.

٢-إن التوسع في عمارة الأرض والمكاسب الحلال سيتم بأقصى ما يمكن من طاقة بشرية وغير بشرية وبأفضل الطرق الممكنة ولكن في نفس الوقت مع التمسك بطاعة الله ورسوله صلي الله علية وسلم والعمل للآخرة في تنظيم وترتيب النشاط الإنتاجي وفي إقرار العدالة في توزيع الدخول والثروات وفي إرساء قواعد التكافل الاجتماعي. فمثلا تنظيم وترتيب أهداف النشاط الإنتاجي وفقا للأهداف غير المادية المنبثقة من العقيدة يستلزم إعطاء أولوية مطلقة لإنتاج "الضرورات" اللازمة لبناء المجتمع قبل التوسع في إنتاج الحاجيات وقبل البدء في إنتاج الكماليات. فالمحافظة على النفوس وعدم ترك الجوع والمرض يهلك عامة الناس هدف من أهداف المراحل الأولي للتنمية بغض النظر عن

التكلفة المادية وبغض النظر عن مقدار العائد الاجتماعي المترتب عليه. كذلك فإن المحافظة على النسل وهو أحد الضروريات، يحتم على المجتمع أن يقوم بمساعدة الشباب الفقير في الزواج وكذلك مساعدة الأسر الفقيرة وتقديم المعونة للحوامل في هذه الأسر والعمل على رعاية أطفالها إلخ. كل هذا من ضمن الأهداف غير المادية التي تتم ابتغاء وجه الله عز وجل ورضا رسوله صلي الله عليه وسلم. وبطبيعة الحال فإن الاقتصاديين من المدارس الوضعية سوف ينظرون إلى مثل هذه المسألة باستنكار شديد خصوصا إذا كان المجتمع فقيرا ومكتظاً بالسكان كما يقولون. ولكن الإسلام حريص على تقديم العون للفقراء، والمحافظة على النسل وتشجيعه طالما أن المجتمع يعيش في مناخ سليم كما شرحنا من قبل.

كذلك في إطار التوازن لا ينبغي للمجتمع أن يتوسع في إنتاج الكماليات الترفيهية التي قد تفسد الشباب وروحه ومثابرته على العبادة أو العمل الصالح. مثل التوسع في خدمات الملاهي أو الإرسال التلفزيوني أو الألعاب الرياضية التي تقصد للتسلية والمشاهدة ليس لتقوية الأبدان (مثل كرة القدم للجمهور وليس للاعبين).

وفي إطار التوازن أيضا حينما نتكلم عن أن التوسع في عمارة الأرض يتم بأفضل الطرق الممكنة لا يجب أن ننسى ضرورة العمل على التقدم التقني الذي يمكن المجتمع الإسلامي من تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ولكن علينا الحذر من أن التقنية المتقدمة قد تتعارض في بعض الحالات مع الصحة العامة. فقد تؤدي التقنية المتقدمة إلى تلوث الهواء أو المياه إلخ. وكل هذا مرفوض عقائديا حيث لا ضرر ولا ضرار وليس مرفوضا كما يفعل الوضعيون لتكلفته المادية، والفرق كبير حيث أنه في مجتمع إسلامي يخطو في مراحل التنمية لن يكون هناك أدني تردد في محاربة أيه تقنية حديثة إذا كان فيها ضرر على الناس. بل أن المفروض أنه كلما ازداد تمسك الأفراد بالعقيدة كلما أعرضوا عن استخدام أيه تقنيات حديثة طالما أن فيها ضرر لإخوانهم المسلمين أو لجيرانهم أو لأبناء أوطانهم. ومما يذكر أيضا من أمثلة في هذا الصدد توجيه النشاط الإنتاجي في المجتمع الإسلامي لخدمة أبناء مجتمع إسلامي أخر إذا كان في حاجة للمساعدة وتنسيق النشاط الإنتاجي في مجتمع إسلامي مع النشاط الإنتاجي في مجتمع إسلامي آخر على أساس مفهوم الأمة الواحدة (وهو مفهوم عقائدي) وكل ما سبق عبارة عن أمثلة معدودة في قائمة كبيرة لكيفية تدخل أهداف غير اقتصادية أو غير مادية نابعة

من العقيدة في النشاط الإنتاجي وضرورة موازنة هذه الأهداف مع الأهداف المادية أو الاقتصادية البحتة.

ولا شك أن الموازنة بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية خلال عملية التنمية تستدعي إيماناً ورشداً من قبل الأفراد العاملين في النشاط الإنتاجي، وسياسة شرعية تعمل على توجيه الأفراد ولا تتحكم فيهم أو في نشاطهم إلا عند الضرورة وتتطلب مراقبة ومحاسبة من قبل جهاز متطور للحسبة واجتهادات مستمرة من العلماء حتى يبينوا للناس ويفتوهم فيما يشكل عليهم ويجد من أمور.

أما التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية في مجال العدالة في توزيع الدخول والثروات فإن له طابعه الخاص في الإسلام ففي خلال عملية التوسع في عمارة الأرض وزيادة المكاسب الحلال لابد من بذل جهد أكبر من قبل السلطة الحاكمة في جمع "الزكاة" وتوزيعها على مستحقيها وفي محاربة جميع الأشكال الاحتكار التي تؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي القلة من الأفراد. والواقع أن الغني المادي قد يؤدي إلى مزيد من الحرص على الثروة ورغبة في التهرب من دفع الزكاة التي تزداد مدفوعاتها في هذه الظروف. وإذا حدث هذا فإنه يفسد المناخ الاقتصادي الاجتماعي الملائم للتنمية، فلابد إذا من المراقبة الدقيقة والحرص على جمع كل ما يستحق من زكاة دون تفريط في القليل وكذلك العمل على التوزيع على المستحقين في أشكال تساعد على إزالة الفقر المادي من المجتمع.

وفي مجال التكافل الاجتماعي فإن ضمان حد أدني للمعيشة للمرضي والعجزة وغير القادرين على العمل وأرامل النساء واليتامى والذين لا عائل لهم، كل هذا من الأهداف غير المادية التي تنبثق من العقيدة ولا ينبغي التقصير فيها مهما كانت تكلفتها بالنسبة للمجتمع. كذلك يضم إلى قائمة التكافل الاجتماعي مساعدة المتعطلين والغارمين وأبناء السبيل وتعليم أبناء الفقراء، كل هذه أمور حض عليها الإسلام ولم يعتبرها مجرد اختيارات نأخذ منها ما نريد ونترك ما نريد تبعا لحاجاتنا أو آرائنا بل اعتبرها واجبات ضرورية الأداء على مستوي المجتمع. لذلك فإنه خلال عملية التنمية التي تتضمن التوسع في عمارة الأرض والمكاسب الحلال لابد من قيام الأفراد أو الدولة بهذه الواجبات على سبيل التكليف، وتغطي نفقات هذه الواجبات الشرعية من أموال الزكاة فإن لم تكفي فرضت الضرائب على الأغنياء والقادرين حتى يمكن القيام بها. كل هذا ابتغاء وجه الله وثواب الآخرة. وربما يترتب على مثل هذه الموازنات بين الأهداف المادية التي تتمثل في

التوسع في عمارة الأرض والمكاسب الحلال بأفضل الطرق من جهة والأهداف غير المادية التي ذكرنا أمثلة لها من جهة أخري أبطاء عملية التنمية بالمفهوم الوضعي: أي إبطاء عملية تكوين رأس المال مثلا بسبب زيادة معدلات الاستهلاك وانخفاض المدخرات ومن ثم انخفاض معدلات نمو الناتج الكلي. ولكن التنمية بالمفهوم الإسلامي في ظل الظروف نفسها تسير على أحسن ما يرام. فالتنمية الاقتصادية في الاستلام لا تتطلب أبدا ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي ومعدلات نمو الناتج الكلي وحده وإنما هذه مع ارتفاع مرتبة القيم والمنبثقة من العقيدة وزيادة تمسك الأفراد بها على المستوي التطبيقي. فإذا تعارضت الأهداف المادية البحتة المعروفة مع الأهداف غير المادية المرتبطة بأوامر الله ونواهيه والعمل للآخرة فإن الاحتكام إلى العقيدة سوف يرتكن إلى قاعدة "وللآخرة خير لك من الأولي" أو قاعدة "والآخرة خير وأبقي".

أ.د. عبد الرحمن يسرى أحمد

مراجع هذه المحاضرة مذكورة تفصيلاً في عبد الرحمن يسرى أحمد " دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي" ٢٠٠٣ الدار الجامعية ، الإبراهيمية ، الإسكندرية